

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 335 / 2021

إعداد الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 25 نيسان ، 2021 ، 25 April, 2021

M E A K –Weekly Economic Report No. 335 /2021

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Alkafry



تحية طيبة، ارسل لسيادتكم:

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 335 / 2021

الأحد 25 نيسان ، 2021 ، 25 April, 2021

التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية. أضعه بتصريف الأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين، لتسهيل الحصول على المعلومة الاقتصادية.

أشير إلى أن بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير قد لا تكون موثوقة بما يكفي، وتحتاج إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص. ساعد بتدقيق هذه المعلومات مع ذكر المصدر لتحقيق الموثوقية .

وأخلي نفسي من المسؤولية عن أية معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، لأن المصدر المثبت في أسفل كل مادة منشورة في التقرير هو المسؤول. أطيب التمنيات.

الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

كلية الاقتصاد – جامعة دمشق

ملاحظة: أرجو ممن لا يرغب باستمرار إرسال التقرير لسيادته، إعلامي

ليتم حذف اسمه من القائمة البريدية.

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 335 / 2021

الأحد 25 نيسان ، 2021 ، 25 April,

Contents

- أولاً - الاقتصاد العالمي:.....4
- 1 - الانهيار القادم للدولار ..هواجس أكبر من العالم؟؟؟4
- 2 - اندلاع حرب اقتصادية سعودية - تركية ..بصيص أمل للاقتصاد السوري ” بالظن والتحليل..”.....11
- 3 - فرنسا تطالب دول الشرق الأوسط بالتوقف عن دعوات مقاطعة منتجاتها.....18
- 4 - يتحكم NIK في الأوبئة الأكاديمية.....19
- 5 - وول ستريت جورنال: الولايات المتحدة تواجه أكبر أزمة نقدية منذ الكساد الكبير22
- ثانياً - الاقتصاد العالمي باللغة الإنكليزية والبولونية:.....25
- 6 - Udane inwestycje Polaków.....25
- 7 - Ryzykowne inwestycje z potencjałem. Potrzebny refleks.....29
- 8 - Inwestorzy rzucili się na akcje HUUUGE.....34
- 9 - Queen Elizabeth to give up the throne on 95th birthday?.....37
- ثالثاً - الاقتصادات العربية:.....38
- 10 - خبير اقتصادي ينصح اللبنانيين: لا تتبعوا دولاراتكم ولا تتخذوا بارترفاع سعره.....39

- 11 - تفاصيل رسالة "لم تصل" من حاكم مصرف لبنان حول "التدقيق الجنائي" 40
- 12 - تونس... مبادرات وطنية لإخراج البلاد من الأزمة الاقتصادية والاجتماعية..... 42
- 13 - تراجع جماعي لمؤشرات البورصة بالمستهل.. و"الأوقاف" تباع 2.5 مليون سهم..... 46
- 14 - هل سيرمم حاكم مصرف لبنان "كوارث" سوق العملات اللبنانية وانعكاساتها على الليرة السورية؟؟..... 50
- رابعاً - الاقتصاد السوري:..... 55
- 15 - مداخلتي عن هوية الاقتصاد السوري ودور الدولة ،،،،..... 55
- 16 - تحولات عميقة تنتظر القطاع العام الاقتصادي في سورية.... 57
- 17 - وزير المالية يعلن ما لم يقله السابقون صراحةً.. الكل متهرب ضربياً.. وعقلية الجباية انتهت..... 58
- 18 - مجلس الوزراء يصدر قراراً حول فرز وتعيين المهندسين..... 61
- 19 - المصارف السورية تمنح تسهيلات ائتمانية بنحو 1.6 تريليون ليرة خلال 10 أشهر..... 62

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 335 / 2021

الأحد 25 نيسان ، 2021 ، 25 April,



أولاً - الاقتصاد العالمي:

1 - الانهيار القادم للدولار .. هواجس أكبر من العالم؟؟؟



المصدر: قاسيون

للمرة الثالثة على التوالي يطلق الاقتصادي الأمريكي ستيفن روش خلال أقل من عام تصريحاته المدوية حول اقتراب انهيار الدولار... وهذه المرة يقول: إن المؤشرات تدل على اقتراب التوقيت ويتوقع نهاية 2021 كنقطة علام، وهي تصريحات تصدر عن الاقتصادي المعروف بأنه (رجل وول ستريت والفيدرالي الأمريكي).

صرخة من قلب المنظومة

روش ليس (اقتصادياً نقدياً) أو مجرد أكاديمي، بل هو من الأشخاص ذوي الدلالة، فهو الاقتصادي الرئيس السابق في بنك مورغان ستانلي، وموظف سابق في قسم التحليل في الفيدرالي الأمريكي، وهو الآن في عداد جامعة يال الأمريكية. وروش ليس الوحيد بل أنتت الإشارات متتالية من مؤسسة روتشيلد للاستثمار، من المستثمر الأمريكي وورن بافيت، من بنك غولدمان ساكس وحتى من وكالة التصنيف فيتش وهؤلاء جميعاً أعلنوا توقعهم انخفاض الدولار والتوجه نحو الذهب.

إنها (صرخة) من قلب المنظومة قد يكون لها تفسيران: إما دعوة إلى إدارة أزمة التراجع المحتوم للدولار والسير بسياسات مختلفة، أي صرخة تحذيرية! أو قد تكون جزءاً من إدارة الأزمة ومساهمة في التوقيت، لتعكس أن طرفاً في قلب المنظومة يعلن اقتراب الأزمة ويسرّعها، ويمكن أن نسميها

صرخة توعديّة...!

قد لا نمتلك إجابة دقيقة حول دلالتها، ولكن المحسوم حتى قبل تصريح روش بأن منظومة الدولار: مختلّة وهي في طريق التفكك، مع تعقّد الأزمة الاقتصادية التي يعيشها النظام الرأسمالي العالمي بمركزه الغربي المعتمد على الدور العالمي للدولار منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية.

الأزمة كانت متوقعة بين 2019-2021

توقّع الكثير من النخب والمؤسسات الاقتصادية العالمية انكشاف الأزمة، وتحديدًا انفجار فقاعة المال والدّين العالمي المتضخمة منذ عام 2008، وكان توقيت 2019-2020 متداولاً بكثرة... مع الحديث عن عدم اليقين وهشاشة الوضع الاقتصادي والسياسي والبيئي العالمي.

وهو ما حدث! فالأزمة انفجرت في قطاع النفط مطلع 2020، (لأسباب مترابطة سياسية واقتصادية)، ثم كانت أزمة الوباء العالمي، والركود الواسع الناجم عنها، والتي إن ظهرت كأزمة صحية إلا أنه لا يمكن فصلها عن نمط الإنتاج العالمي، ومستوى الترابط في المنظومة. (فمثلاً: يربط البعض بين الوبئة المتصاعدة لظهور الأوبئة وانتشارها وطبيعة الإنتاج الغذائي الكبير عالمياً، التي تولّد الأوبئة وتسرع انتشارها ونقلها للبشر..).

إن الأحداث الوبائية والسياسية والكوارث البيئية التي يبحث العديون عن تفسيرات أحادية لها، هي جزء من الأزمة الشاملة لمنظومة الإنتاج الرأسمالي العالمي. أمّا الأزمات المالية فهي تجلّ مباشر، وهي تعكس بالجوهر أزمة الدولار بصفته (المال العالمي).

أربع وظائف

للمطلب العالمي على الدولار

روش يقول: إن الدولار كعملة الولايات المتحدة، كان يحافظ على قوته وسعره رغم اختلال المؤشرات المالية الأمريكية: نسبة عالية للدَّين قياساً بالنتائج سيصل إلى 130%، وعجزاً كبيراً في موازنة الحكومة 20% من الناتج، وعجزاً كبيراً في الميزان التجاري... وهي مؤشرات كفيلة بالقول: إن العملة الأمريكية هشة ومرشحة للتراجع. ولكن هذا لم يكن ينطبق على الدولار، أو حتى على عملات دولية أخرى، مثل: اليورو. وذلك نظراً للطلب العالمي على هذه العملات الذي يرفع من سعرها، هذا الطلب الناجم عن أربع وظائف أساسية للدولار في المنظومة العالمية:

أولاً: تشكيل الاحتياطيات الدولية (أي: طلب البنوك المركزية عبر العالم على الدولار كخزان احتياطي، وشكل من أشكال حفظ الثروة، إلى جانب العملات الدولية الأخرى والذهب). ثانياً: الطلب التجاري العالمي على الدولار باعتباره عملة التداول العالمية الأولى وتسعر به السلع الأساسية عالمياً، مثل: النفط وغيره. ثالثاً: الطلب على الدولار باعتباره وسيلة تمويل وعملة الدَّين الأساسية عالمياً، فالمصدر الأكبر للديون العالمية هو البنك الفيدرالي الأمريكي وما يضحّه من دولارات إلى منظومة المصارف التجارية الكبرى عالمياً، وبُنِي ومؤسسات التمويل الأخرى التي تموّل بالدولار ومشتقاته المالية... ورابعاً: الطلب الاستثماري على الدولار، حيث يعتبر ملاذاً آمناً من الاضطرابات والأزمات، وحافظاً لثروة المستثمرين الماليين دولياً، لأنه مضمون بوزن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، وما تمثله من قوة!

إنّ هذه الروافع الأربعة للطلب على الدولار عالمياً تأتي بالعمق من وزن الولايات المتحدة الريادي خلال العقود الستة الماضية: اقتصادياً، وتجارياً، وتكنولوجياً، وعسكرياً، وسياسياً، ومؤسساتياً باعتبارها المتحكم ببنية

المؤسسات الدولية. وبالمجمل، فإنها ترتبط بأوجه الهيمنة الأمريكية منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية.

ورغم اختلال هذا الوزن اليوم في كل هذه الجوانب، ومنافسة قوى دولية أخرى في مقدمتها الصين... فإن موقع الدولار بقي صلباً نسبياً، وحصلت خروقات مالية صينية في فرض اليوان كعملة احتياطي وتبادل دولية منذ 2016، ولكن اليوان لا يزال يشكل 3% من التداول العالمي، وإن كان ينمو بسرعة.

ولكن بالعودة إلى روش، فإنه يرى أن هذه الروافع والوزن العالمي للدولار، لم تعد مضمونة الفعالية، إذ يقول: (مرحلة الميزة الخارجية للدولار الأمريكي... تنتهي، لمدة 60 عاماً كان العالم يشتهي من هذا الموقع المميز للدولار، ولكن لا يفعل شيئاً، وهذه الأيام قد ولّت). الدور الخارجي للدولار يهتز وتحديداً مع عمق الأزمة الاقتصادية في الولايات المتحدة وتراجع كلٍّ من: الاقتصاد الأمريكي، والاقتصاد العالمي، والطلب العالمي على الدولار، وارتفاع أوزان وبدائل الأطراف الدولية الأخرى.

الفقاعة التي تُغرق العالم بالدولار قد تكون قريبة من الانفجار، وهذه المرة ستظهر القيمة الحقيقية للدولار، حيث يتوقع روش تراجع الدولار بسرعة بمقدار 35%، وأنه على الاقتصاد الأمريكي الاستعداد لركود بنسبة 50% (جلطة قلبية)

في التداول العالمي!

إن بناء سيناريوهات لتراجع الدولار سريعاً وبمقدار يفوق الثلث... هو مسألة غاية في التعقيد، نظراً لحجم التأثير وتشعب دور الدولار العالمي.

ولكن سياسياً، أو بأدوات التحليل المعتمدة على وظيفة الدولار باعتباره

(المال العالمي) يمكن القول: إن تدهوراً سريعاً في سعر الدولار عالمياً سيؤدي إلى تعطل و(جلطات قلبية) في التداول العالمي، وينعكس على تعطل واسع في الإنتاج.

إنّ هذا سينعكس اضطراباً في أدوات التسعير والتمويل والسداد، أزمة في الدّين العالمي وفرصة لإعادة هيكلته... والأهم، تضخماً عالمياً في أسعار السلع وتحديد الأاساسيات: الغذاء، والمعادن، والأراضي، والذهب، والطاقة وغيرها. كما سيقبل من قدرة الدول التي تعتمد الدولار احتياطياً الأساس على تلبية الحاجات الأساسية، وهو نسبة 60% من الاحتياطيات العالمية، كما سيعطل شبكة الإنتاج العالمي إلى حد بعيد... مع كل ما يستتبعه هذا من اضطرابات اقتصادية واجتماعية وسياسية دولية.

إن آثار تدهور الدولار قد تكون اندلاع أعمق أزمة للمنظومة الرأسمالية، ولن يكون التوقف الناجم عن الوباء إلا بمثابة (نزهة) قياساً بأثر التوقف الناجم عن اختلال أداة التداول العالمية الأساسية، (ولن يكون بالإمكان محاولة إطفاء هذه الأزمة باستخدام طباعة الدولار بكميات استثنائية كما جرى في أزمة 2008، وكما تفعل الولايات المتحدة في 2020 بضخها لـ 3 تريليونات دولار خلال أقل من ثمانية أشهر عبر آلية الإنقاذ التي توجّل الأزمة وتضخّمها)!

يمكن القول: إن أزمة اقتصادية شاملة ستكون بمثابة عملية واسعة لكبح القوى المنتجة: تعطيلها عن العمل وتقليص قدرتها على تأمين الأساسيات، وإيقاف الكثير من عمليات التطوير، وستؤدي إلى هشاشة أنظمة الحكم والدول، وارتفاع درجة التوتر والعنف، وتفتح باب الصراع الاجتماعي واسعاً. ربما يفسّر هذا ميل القوى الصاعدة التي تمتلك أوزاناً هامة: اقتصادياً

وتكنولوجياً ومالياً، مثل: الصين، وعسكرياً ودبلوماسياً، مثل: الروس، ميلهم إلى السير البطيء في عملية استبدال الدولار، ومحاولتهم التحكم بمسار الأزمة وكبح الرعونة الأمريكية تدريجياً، وسيرهم في سياسة احتواء ودفاع وتلويح بالبدائل، مقابل العمل المتأنى عليها... فالانهيار السريع هو خسارة للجميع تتطلب مستوى عالياً من القدرات المادية والقدرة على التحكم بحجم الخسائر، ومرونة عالية لإيجاد البدائل وترسيخها سريعاً.

كما لا ينبغي استبعاد فرضية أن أطرافاً في المنظومة الغربية ومركزها الأمريكي تسعى إلى التحكم بتوقيت أزمة من هذا النوع، لأن الجميع يعلم أن الدولار لن يبقى على العرش العالمي، وربما يريد طرف متشدد أن تأتي الأزمة بشكلها المدوي لأن هذا يساهم في عملية التدمير على المستوى العالمي، ويسمح باستخدام بقايا الوزن الأمريكي في مواجهتها. ربما يوجد طرف أمريكي يريد استباق الأزمة قبل اختتام منظومة البديل النقدي العالمي.

الأكثر قدرة على التحكم

ومواجهة الأزمة!

إنّ أكثر الدول قدرة على التحكم بأزمة من هذا النوع، ستكون تلك التي تمتلك قدرات بشرية وإنتاجية أكبر، إضافة إلى امتلاك المرونة لإدارة الصراعات الاجتماعية وإيجاد وضع أكثر استقراراً، ليس اقتصادياً فقط، بل سياسياً وأمنياً. قد تمتلك الولايات المتحدة بشراً وإنتاجاً ولكنها متقلبة (بقوى الرعونة) أي، القوى التي لا تستطيع أن تقبل بتوزيع الخسائر نظراً لهول هذه الخسائر وجسامتها، خسائر ستعادل على الأقل حجم ربح الولايات المتحدة التاريخي من هيمنتها السابقة وموقع الدولار العالمي... وهو ما يدفع نحو افتراض أن الإدارة الأمريكية ستكون أكثر ميلاً للعنف وتحديداً في مواجهة

المجتمع الأمريكي.

إنّ تجربة الوباء أعطت نموذجاً مبسطاً وتجربة عن القدرة على التحكم بالأزمات الكبرى وإستراتيجياتها: فأثبتت الصين مثلاً أنها تمتلك مرونة تعبئة الموارد والقدرات الذاتية ليتجاوز مجتمعها الأزمة، وخرجت أكثر تماسكاً ووحدة... بينما أثبتت الولايات المتحدة أنها لا تستطيع أن تواجه ارتفاع احتياجات المجتمع إلا بمزيد من العنف والانقسام.

إننا نرى الآثار الاقتصادية المباشرة لهذه التجربة، على المستوى الاقتصادي بالعودة السريعة لنمو الاقتصاد الصيني، وعلى المستوى النقدي بارتفاع الطلب على اليوان عالمياً وتوسيع إصداره في الخارج وارتفاع تدفق المال العالمي إلى الصين كملاذ آمن. بينما نرى الآثار الاقتصادية والسياسية في الولايات المتحدة في محاولة رفع وتيرة العنف وتعمق الانقسام والحديث الصريح عن انهيار الدولار.

على المستوى الأعم، إن أزمة بحجم انهيار الدولار ستعني اهتزاز أنظمة الحكم العالمية بمجملها واختلال أوزانها السياسية، وتحديد الأخطر طفيلية منها والأقل إنتاجاً وموارد، وهذا من جهة... أما من الجهة الأخرى ستجعل الشعوب أقل قدرة على الاحتمال وأكثر حاجة للبدائل. ستفتح الأزمة الشاملة معركة- رغم أنها قد تكون (دامية)- ولكن تزداد فيها فرصة استلام الشعوب لزام إدارة الأزمات بمنطق آخر... يقوم على تلبية الحاجات... قاسيون

<http://syrianexpert.net/?p=53809>

2 - اندلاع حرب اقتصادية سعودية - تركية .. بصيص أمل للاقتصاد

السوري ” بالظن والتحليل..”

الخبير السوري: 2020/10/10



أوصلت تركيا العلاقات مع سورية إلى طريق اللعودة.. بالتالي من المهم النقاط إشارات التطورات الجديدة في علاقة التركي مع المضمرا الإقليمي.. واليوم نحن أمام حلقة جديدة وفصل منفرد في الحرب بيت تركيا والسعودية، وأي ضربة للاقتصاد التركي يمكن أن تكون لصالح الاقتصاد السوري.. دون الدخول في تفاصيل الملف السياسي وتطورات العلاقات الإقليمية.

فقد غرد رئيس مجلس الغرف التجارية السعودية عجلان العجلان على حسابيه الرسمي على تويتر، بأن مقاطعة المنتجات التركية التي تشمل الاستيراد والاستثمار والسياحة مسؤولية كل فرد سعودي.

وقد لاقت التغريدة تفاعلا من المواطنين السعوديين، كما ذكرت صحيفة “عكاظ”، فيما طالب بعض منهم رفع ضريبة الواردات على المنتجات التركية، ويأتي ذلك في ظل تراجع العلاقات التركية السعودية، والتي شهدت تدهورا خلال السنوات القليلة الماضية.

حرب اقتصادية

على الرغم من أن الحكومة أو السلطات السعودية لم تدلي بأي تصريح رسمي حول ذلك، إلا أن عجلان العجلان الاقتصادي البارز طالب جميع السعوديين من تجار وغيرهم بعدم استيراد البضائع التركية.

وعن ذلك يقول المحلل الاقتصادي السعودي تميم جاد في اتصال

مع "سبوتنيك": الموضوع يناقش في التويتز وما بين بعض رجال الأعمال المنتهزين وبعض رؤوساء الغرف، بأنه نتيجة للدور السياسي الذي تقوم به حكومة أردوغان وأردوغان نفسه، وجه تركيا كدولة مسلمة ودولة صديقة بأن توضع في وحل المشاكل السياسية، فيما يتعلق بهجومه على المملكة وتدخله على مستوى المنطقة.

ويتابع جاد: "الآن أردوغان كشخص أصبح يخلق نوع من الهلاك لتركيا، وتركيا دولة إسلامية عريقة لديها الإمكانيات، وتوجه حكومتها السياسية يخرب على البلد، لكن الحكومة السياسية لم تصرح بأي شيء، بل هو موضوع يناقش بين رجال الأعمال نتيجة للدور التركي فقط، وهذا الدور فاقد للتوازن فيخلق بالتالي نوع من ردة الفعل".

ويضيف: "الحكومة السعودية تأخذ الأمور بهدوء وسلاسة، ولكن ما يحدث يأتي عن طريق رجال أعمال غيورين على المملكة، ولديهم امتعاض مما يقوم به أردوغان وحكومته، وتوريط الشعب التركي والاقتصاد التركي في أمور هو بغنى عنها، وأعتقد أن جزء كبير من هذا الشعب ضد هذه السياسة." فيما يرى الخبير الاقتصادي التركي يوسف كاتب أوغلو في حوار مع "سبوتنيك" بأن هذه الدعوة إذا ما كانت صادقة في محتواها فهو استعداد حقيقي من المملكة العربية السعودية تجاه تركيا، ويتابع: توقيت هذا التصريح من الواضح أنه يحمل دلالات عديدة، حيث أنه يأتي مع الذكرى الثانية لمقتل خاشقجي، وهو يمثل ضغطا كبيرا من السعودية على العلاقات مع تركيا.

هل تعلن السعودية "حرب التجارة" على تركيا
ويكمل كاتب أوغلو: "تركيا لا تستعدي السعودية بل تستعدي المتورطين من القتل سواء كانوا منفذين أو مخططين في جريمة خاشقجي، والعلاقات

السعودية التركية متنامية وهي علاقات قوية، وتعتمد اعتماد أساسي على الاحترام المتبادل والمصالح والمنافع المشتركة، أما قضية مقاطعة المنتجات التركية وتشويه سمعة تركيا والعلاقات التجارية التي يجب أن تبقى دائما بين الشعبين هذا موضوع للضغط على تركيا، وأقل ما يقال عنه أنه ابتزاز سياسي من قبل الإدارة السعودية لتركيا.

التأثير على الاقتصاد

وعن مدى تأثر الاقتصادين السعودي والتركي في حال تمت المقاطعة من قبل السعوديين، يقول الخبير الاقتصادي تميم جاد: "البضائع التركية عديدة في السوق السعودية، منها المواد الغذائية والطبية ومواد البناء ومواد تكميلية، ويوجد تجارة كبيرة بين السوق السعودي والتركي، ولا شك أن السياحة السعودية لتركيا خلال السنوات الخمس الأخيرة كانت عالية جدا، ووصلت إلى أكثر من 50 ألف سائح في الصيف، عدا الناس الذي يذهبون في عطلة نهاية الأسبوع، ومن يملكون عقارات هناك".

ويواصل: "السوق السعودي مفتوح للعديد من الدول الأوروبية الشرقية منها والغربية، ولو فرضا حدثت مقاطعة ففوارق الأسعار فقط ستكون لمصلحة المنتج التركي، والذي يتميز بالجودة والأسعار المعقولة، ولكن لو حصلت المقاطعة وأنا استبعد ذلك، فلن يكون التأثير قوي جدا".
ويضيف: "لا أعتقد أن هناك أي تأثير سيكون ملحوظا لأن السوق مفتوح، وهناك منافسة من قبل بضائع أوروبا الشرقية التي تشبه البضائع التركية، لكن كما أسلفت أن فوارق الأسعار هي التي قد تكون ملحوظة في التأثير".
كذلك يرى المحلل الاقتصادي السعودي سليمان العساف في لقاء مع وكالة "سبوتنيك"، ويكمل: التبادل التجاري بين السعودية وتركيا يشمل عدة

أمور، في مجالات المفروشات والملابس والأغذية والآلات، فيما لو تمت المقاطعة المملكة ستستطيع استبدال هذه المنتجات بمنتجات من دول عديدة، وهي ليست منتجات تتفرد بها تركيا عن غيرها من الدول.

ويتابع: "حجم التبادل التجاري بين البلدين ليس بالشكل الكبير، حيث لا يمكن في السعودية كتجار أو مستهلكين أن يتخلصوا منه أو يستغنوا عنه، فالمواد الغذائية يمكن استبدالها بعدة مصادر من شرق أوروبا أو من غيرها، وكذلك بالنسبة للمفروشات لدينا الصين ولدينا مصر المجاورة، وكذلك بالنسبة للملابس فشرق آسيا هي من أكبر المصدرين في العالم."

ويضيف العساف: "أعتقد أنه لا يوجد مشكلة في استبدال المنتجات التركية بغيرها، ودائما كما نعلم فالمواطن بصفة عامة في أي بلد عندما يجد بأن هناك من يحارب أو يعادي بلده، يقوم سيكولوجيا ونفسيا بالابتعاد عن بضائع هذه الدولة، حتى لو لم تقم الدولة بالطلب من ذلك."

ويستطرد: "نحن هنا نتكلم عن منتجات سهلة الإحلال، ونحن هنا لا نتكلم عن تقنيات معلومات أو منتجات دقيقة جدا، وأقول مثلا أن الصين لا يمكن لأحد أن يستغني عنها أبدا، ولكن المنتجات التركية تنتج في 20 أو 30 دولة بنفس المواصفات وبأقل الأسعار، وهذه المنتجات ليست حكرا عليها."

أما الخبير التركي كاتب أوغلو فيرى العكس، وبأن السعودية هي الخاسر من هذه العملية لو تمت، ويوضح: العلاقات التجارية والاستثمارية بين تركيا والسعودية قوية جدا، وهي لا تكاد تتجاوز 10% من الصادرات التركية، فالصادرات التركية تكاد تقترب من 176 مليار دولار سنويا، منها 6 أو 7 مليار دولار إلى المملكة العربية السعودية بأحسن الأحوال.

ويردف: "أتوقع أن الخاسر الأكبر في حال تم تطبيق هذا القرار هو السعودية بنفسها، حيث أن المنتج التركي هو منتج يعتمد اعتماد أساسي على نقطتين الجودة العالية والسعر المنافس، وترتيب البدائل هو ليس بالأمر السهل بنفس المواصفات."

ويضيف كاتب أوغلو: "الاقتصاد التركي اقتصاد قوي ولا يعتمد على دولة ما بشكل أساسي، السعوديون يمثلون المرتبة السادسة عربيا في الاستثمارات في تركيا، والمرتبة السادسة أيضا في نسبة السياح العرب القادمون إلى تركيا، وقد فاق المليون و 100 ألف سائح سعودي عام 2018."

ويتابع: "تركيا ستتأثر تأثر بسيط كونها تملك تنوع لمصادر الدخل ومصادر الاستثمارات السياحية وغيرها، وهي تحتل المركز الثامن عالميا في الاستقطاب السياحي، وهذا قبل جائحة كورونا وقد تغيرت بعد ذلك تماما بسبب الإغلاق."

ويستطرد كاتب أوغلو: "البدائل بالنسبة لتركيا موجودة من دول أخرى والتأثير لن يكون كبيرا على اقتصاد كبير على تركيا، ولكن أتوقع أن الخاسر الأكبر هو السعودية، لأن العلاقة بين الشعبين حميمة والمشاكل السياسية من قبل الحكومة السعودية ستلقي بظلالها بقوة على السعوديين أكثر من الأتراك."

منظمة التجارة العالمية

وعما إذا ما كانت تركيا قادرة على التوجه نحو منظمة التجارة العالمية، كون الطرفين عضوين فيها وبينهما العديد من الاتفاقات الاقتصادية والتجارية، يرى الخبير السعودي تميم جاد: ضمن قوانين منظمة التجارة العالمية لو حدث تصرف أو بيان أو إجراء من الحكومة السعودية، فهذا يخضع للمسببات التي حدثت على أساسها هذه المقاطعة، لأنها مسببات سياسية وهناك عدة نقاط

قد تنطبق عليها وقد لا تنطبق.

ويكمل: "في ظل وضع كوضع تركيا نتيجة تدخل الحكومة في الشأن الخليجي وفي الشأن السياسي والداخلي وخلق الكثير من المشاكل، فهذه الأمور تأخذ وقتا طويلا، لا نعرف كيف يمكن أن تسير الأمور فيها." فيما يرى المحلل سليمان العساف بأن الموضوع ليس حربا تجارية، وإنما هو موضوع عرض وطلب اقتصادي بحت، ويوضح: المملكة العربية السعودية لا تحارب الاقتصاد التركي، وفي حال كان هناك عرض من دول أخرى لتوريد البضائع، فالتجار والدولة سيرون ما هو أصلح لهم، ولا يوجد هناك أي خروق للاتفاقيات السابقة.

ويتابع: "المملكة العربية السعودية هي إحدى الدول الموقعة على اتفاقية التجارة العالمية، ولا يمكن لها بأن تخل بإحدى الاتفاقيات، ولكن لكل دولة الحق بحماية مصالحها وحقوقها واقتصادها، ونحن رأينا أن هناك حرب تجارية بين الولايات المتحدة والصين، حرب بقيمة 260 مليار دولار، وفرضوا رسوم على بعضهم وغيرها."

ويضيف: "السعودية تعرضت لفرض رسوم وعمليات إغراق عدة مرات، وخصوصا في مجال صناعة البتروكيميا، وتعاملت مع ذلك بحكمة وعقل، لذلك لكل بلد الحق في عمل ما يراه مناسبا في إطار القانون." أما المحلل كاتب أوغلو فيرى أن للأمر سيكون عواقب سلبية كبيرة على الطرفين، ويفسر: إقدام السعودية على هكذا قرار بحد ذاته منافي للاتفاقيات الدولية ولمنظمة التجارة العالمية، ولا يحق لدولة أن تقوم بمقاطعة منتجات دولة أخرى بهذه الكيفية وبهذه الطريقة، وطبعاً تركيا لا تريد التصعيد تجاه ما اتخذ من قرارات من قبل السعودية.

ويضيف كاتب أوغلو: إذا ما تم التأكد من هذا القرار فسيكون له تبعات سلبية على السعودية أكثر من تركيا، وأيضا تركيا ستقوم بعمل ما يلزم، وسيكون هناك مساءلة وردة فعل تجاهها، وهذه الخطوة ضارة بالعلاقات بين البلدين وضارة بمصالح التجار الأتراك ووكلائهم ومن يعمل معهم في هذه العلاقات.

مقاطعة دول أخرى

وسألت "سبوتنيك" الخبراء عما إذا كان الأمر قد ينسحب على دول أخرى، خصوصا في مجلس التعاون الخليجي، فيجيب الخبير تميم جاد: لو حدث ذلك فمن الممكن أن تقوم دول أخرى بمقاطعة المنتجات التركية، فكما نعرف هناك ترابط بين دول الخليج، وبالتحديد مع الإمارات والبحرين ولهم توجه واحد في السياسية، ولكن لو حصل ذلك فمن الممكن بشكل كبير أن تقاطع دول أخرى المنتجات التركية.

ويتابع: بالذات الإمارات متضررة بشكل كبير من السياسات التركية، ولا سيما أن أردوغان يدعم توجه سياسي معادي لدول الخليج وما يعرف بتنظيم الأخوان المسلمين، والمدرجين في العديد من الدول كمنظمات إرهابية.

ويكمل: لكن في الوقت الحالي في ظل الإنهيار الحاصل في الاقتصاد التركي والعملية التركية سيكون هناك تصرف سريع عن طريق منظمة المؤتمر الإسلامي وبعض الوسطاء لتهدئة الأوضاع، لأن المتضرر الأول والأخير هو الشعب التركي.

أما العساف فيعتقد أن كل دولة قد تتصرف بمفردها، بمعزل عن موقف الدول الأخرى، وينفي علمه إذا ما كان هناك دول أخرى قادمة، ويختم حديثه: لا أعلم ذلك، ولكن كل دولة يمكن أن تتحرك من منطلق مصالحها الخاصة

القومية، وتعمل بما تراه مناسباً، ومجلس التعاون الخليجي يتعامل مع مصالح الخليج، ولكن عندما يكون هناك اتخاذ قرارات كل دولة لها سيادتها وتحفظ بحقها بأن تقوم بما تريد. <http://syrianexpert.net/?p=53791>

3 - فرنسا تطالب دول الشرق الأوسط بالتوقف عن دعوات مقاطعة منتجاتها

الأحد 25/أكتوبر/2020 - 08:33 م

باريس. خالد سعد زغول



طالبت فرنسا، دول الشرق الأوسط، اليوم الأحد، منع شركات التجزئة وتجارها من مقاطعة منتجاتها .

وقالت وزارة الخارجية، في بيان، إن الأيام القليلة الماضية شهدت دعوات في العديد من دول الشرق الأوسط لمقاطعة المنتجات الفرنسية، لا سيما المنتجات الغذائية، فضلاً عن دعوات للتظاهر ضد فرنسا بسبب نشر رسوم كاريكاتيرية مسيئة للنبي محمد.

وقال البيان: "دعوات المقاطعة هذه لا أساس لها ويجب أن تتوقف على الفور وكذلك جميع الهجمات ضد بلدنا والتي تدفعها أقلية متطرفة."

وأعلنت الخارجية الفرنسية أنه في العديد من دول الشرق الأوسط، تطورت الدعوات لمقاطعة المنتجات الفرنسية، وخاصة المنتجات الغذائية، في الأيام الأخيرة، بالإضافة إلى دعوات أكثر عمومية للتظاهر ضد فرنسا.

وأضاف بيان الوزارة: هذه الدعوات تحرف المواقف التي تدافع عنها فرنسا لصالح حرية المعتقد وحرية التعبير وحرية الدين ورفض أي دعوة للكراهية. كما أنهم يشوهون ويستغلون الملاحظات التي أدلى بها رئيس الجمهورية في

2 أكتوبر في ليس مورو وأثناء التكريم الوطني لصمويل باتي، الهادفة إلى محاربة الإسلام الراديكالي. وأكد أن مسلمي فرنسا، جزء لا يتجزأ من المجتمع والتاريخ والجمهورية الفرنسية.

وتابعت الوزارة: لقد تم تعبئة الوزراء وشبكتنا الدبلوماسية بشكل كامل لتذكير شركائنا وشرح مواقف فرنسا، خاصة فيما يتعلق بالحرية الأساسية ورفض الكراهية، ودعوة سلطات الدول المعنية إلى التحلي عن نفسها. أي دعوة للمقاطعة أو أي هجوم ضد بلدنا، دعم أعمالنا وضمان سلامة مواطنينا في الخارج. <https://www.albawabhnews.com/4170077>

4 - يتحكم NIK في الأوبئة الأكاديمية

04/12/2020 Józef Wieczorek

" مهمة جهاز الرقابة الأعلى هي رعاية الاقتصاد الوطني والكفاءة في الخدمة العامة في جمهورية بولندا"، أحد مظاهر تنفيذ هذه المهمة هو التحكم في إنفاق كل (قروشي) من المال العام في مجال التعليم . صحيح أنه من الواضح أن هذا المجال يعاني من نقص التمويل، لكنه في نفس الوقت يعاني من العديد من الآفات التي تهدر المال العام. لقد أكدت على هذا الجانب مرات عديدة ، بصفتي مواطناً رمادياً لا يتلقى قروشي واحد من المال العام لممارسة العلوم ، وفي الوقت نفسه ليس لدى مجال التعليم فرصة للحصول على معلومات حول ما ينفق عليه أمواله - بصفته دافع ضرائب ، محجوراً بجانب الإنفاق على العلم. حدثت هذه الصعوبات في الوقت الذي كانت تعمل فيه لجنة البحث العلمي واستمرت بعد تحولها إلى المركز الوطني للعلوم ، والذي تبرع على

مدى السنوات الثماني الماضية بما يقرب من 7.5 مليار زلوتي بولندي للبحوث الأساسية. لا يُقارن هذا كثيرًا بالدول الأوروبية الأكثر ثراءً ، لكنه لا يزال مبلغًا يمكن القيام به في العلوم. في جمهورية بولندا، كانت الأموال المخصصة للتعليم أقل عدة مرات ، ومع ذلك لوحظ العديد من الإنجازات العلمية. كجزء من تبادل للمجلات/المنشورات العلمية البولندية ، كان من الممكن جمع مصادر و مكتبات ضخمة ، لا تختلف كثيرًا عن المصادر والمكتبات الأجنبية.

لدينا الآن المزيد من الجامعات ، والمزيد من الأساتذة ، والبنية التحتية الأفضل على المستوى الأوروبي ، لكن اختفت العديد من المجالات العلمية ولا تتوفر أحياناً كتب دراسية للطلاب.

لذلك ، هناك سؤال مشروع حول ما إذا كانت الموارد المخصصة للعلم تُنفق جيدًا وما هي الفوائد؟ لسوء الحظ ، فإن المواطن الرمادي المهتم بالعلوم سيتعلم بسهولة أكبر نتائج المشاريع البحثية التي يتم تنفيذها في الولايات المتحدة ، على الرغم من حقيقة أنه لا يدفع بنفسه واحدًا مقابل تلك المشاريع في بولندا ، على الرغم من أن المشاريع العلمية تمول من جيبه في بداية شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ، أصدر مكتب التدقيق الأعلى تقريرًا عن تدقيق المركز الوطني للعلوم - وكالة بولندية لإنفاق الأموال على العلوم ، والتي تعتبر المواطنين المهتمين بمبادئ وتأثيرات المشاريع الممولة منافسة وغير عادلة ، والتي سبق لي أن أبلغت بها الجمهور.

في التقرير ، تؤكد NIK أن "الآلية الرئيسية للتحقق من تسويات المشروع استندت إلى تحليل المعلومات المقدمة من قبل المستفيدين أنفسهم" وبالتالي فإن التسوية الإيجابية للمشاريع المنفذة تعتمد بشكل أساسي على صدق

منفذيها ، وهذا عندما يكون خداع مساكن الطلبة ، وعادة ما يتم الكشف عنه / الكشف عنه من قبل المبلغين ، مقلق.

كشفت NIK عن عدد من المخالفات ، مشيرة إلى "عدم وجود منهجية مطورة لتقييم تأثير البحث الأساسي على تطوير العلوم البولندية". بما أن المواطن المهتم لا يتلقى معلومات من الوكالة حول أعراض هذا التأثير ، فقد يعتقد أنه بدون أعراض.

إن المعلومات التي قدمها ديوان الرقابة المالية عن الفرق التي تقرر إنفاق المال العام مثيرة للاهتمام. وأفادت NIK بأن "التحقق من المرشحين لأعضاء ما يسمى ب عمل فريق تحديد الهوية حتى نوفمبر 2018 على أساس مكالمات هاتفية غير موثقة". لذا فنحن لا نعرف حقًا المؤهلات الفكرية والأخلاقية للفرق التي تقسم المال العام. علاوة على ذلك ، يتم تقييم طلبات تمويل الأبحاث بشكل تعسفي من قبل خبراء يتم اختيارهم بهذه الطريقة ولا تخضع هذه الطلبات لأي إجراء استئناف!

يعمل مجلس NCN على أساس اللوائح المختلفة وكان أعضاء المجلس ملزمين بالإعلان عن معرفتهم بها ، ولكن عدم الامتثال لها! في النظام الأكاديمي ، لدينا حصاد ضخم من اللوائح الأخلاقية / الممارسات الجيدة المختلفة ولا نتحمل أي مسؤولية عن عدم الامتثال.

يحدث ذلك بطريقة ما وفقًا لقواعد النكتة المعروفة لـ Jan

Sztaudynger:

تقرر أخيرًا إصدار القوانين في الغابة.

ماذا يمكن للدب أن يفعل ، يا له من ثعلب ، يا له من عشب.

الأحكام ، الروايات ، القوانين أعطيت

بشكل منفصل للدببة والشعالب والعشب .
ثم المشرعون ، ما هي القوانين التي أصدروها ،
ساروا جانبيًا أمام الدب وداسوا العشب
لسوء الحظ ، هذه هي المعايير المطبقة في نظامنا الأكاديمي والتي لم
ينجح أي إصلاح في كسرهما .

وبعد التدقيق قدم ديوان الرقابة المالية لوزير العلوم عددا من المقترحات
التصحيحية من بينها ضرورة قيام " خبراء علميين بمتابعة تدقيق المشاريع التي
لم يمر أجلها الخمس سنوات منذ الانتهاء منها". بصفتي دافع ضرائب ، كنت
أتحكم في بعض ثمار المشاريع ، معتبرة إياها لا شيء / قليل للعلم ، أو
حتى تشكل تهديدًا لكيانات الأعمال ، إذا أرادوا أن تبني إدارتهم على هذه
المعرفة. لكن هل سيستدعي أحد مثل هذا الخبير في مثل هذه المشاريع؟

جوزيف ويتشوريك

المصدر: الكتلة الأكاديمية غير التقليدية ، 4 ديسمبر 2020

<https://www.polishclub.org/2020/12/04/nik-kontroluje-plagi-akademickie/yatahakam-NIK-fi-al'awbiat-al'akadimia>

5 - وول ستريت جورنال: الولايات المتحدة تواجه أكبر أزمة نقدية منذ

الكساد الكبير

(29.10.2020)

نشرت صحيفة "Wall Street Journal" الاقتصادية الأمريكية، اليوم
الخميس، مقالا مطولا، أوضحت فيه أن الولايات المتحدة تواجه أكبر أزمة
نقدية منذ الكساد الكبير، نتيجة انخفاض الإيرادات الضريبية بشكل رئيسي.
وتعتبر عملية خفض الإيرادات الضريبية سلاحا رئيسيا اعتمد عليه

الرئيس الحالي دونالد ترامب، في فترة حكمه، كما يعول عليه في الانتخابات القادمة، بينما يرى المرشح الديمقراطي جو بايدن، أن ذلك خفض الإيرادات الضريبية يعتبر من أكبر الجرائم في تاريخ الاقتصاد الأمريكي.

وأدى الانخفاض في الإيرادات الضريبية إلى عجز إجمالي متوقع أن يصل إلى مئات مليارات الدولارات في موازنة نهاية العام.

"We hit the brakes so quickly on the economy that we went through the windshield." The severe drop in income and sales-tax revenue has drained state coffers, creating the biggest cash crisis since the Great Depression. <https://t.co/vuUD73tZja>

— The Wall Street Journal (@WSJ) October 29, 2020

قد يصل العجز في ميزانية الدولة الأمريكية من عام 2020 حتى عام 2022 إلى حوالي 434 مليار دولار، وفقاً لبيانات خاصة بـ "Wall Street Journal"، وتقتضى التقديرات عدم وجود حافز مالي إضافي من واشنطن، بالإضافة إلى المزيد من القيود التي يغذيها فيروس كورونا على الأعمال التجارية.

ويعتبر هذا الرقم أكبر من ميزانية التعليم لعام 2019 لكل الولايات مجتمعة، أو أكثر من ضعف المبلغ الذي تم إنفاقه في ذلك العام على الطرق والبنية التحتية للمواصلات الأخرى، وفقاً للصحيفة.

قال كيفين ليمبو المراقب المالي لولاية كونيتيكت: "كل ما يمكنك فعله هو التمسك بالمعايير بأقصى قدر ممكن، واتخاذ أدنى القرارات التي يمكنك القيام بها في الوقت الفعلي، والتخطيط للأسوأ، والتفاوض بشيء أقل س".

وقد أدى العجز بالفعل إلى تخفيضات في ميزانية التعليم والإصلاحات العامة وصيانة الحدائق. كما يتم تسريح العاملين في الدولة وإجراء تخفيضات

في الأجور، وتتعرض مزايا التقاعد للشرطة ورجال الإطفاء والمدرسين وغيرهم من موظفي الحكومة لمزيد من الضغط، بحسب الصحيفة.

وقالت إليزابيث ماهر مويو، وزيرة الخزانة بنيوجيرسي للصحيفة: "لا يوجد نموذج حقيقي لأزمة مثل هذه". "ستكون صعبة في العامين المقبلين".
ويعد بايدن الديمقراطي، أبرز منافسي الرئيس الحالي دونالد ترامب، المنتمي إلى الحزب الجمهوري، الذي يطمح في الفوز بفترة رئاسية جديدة لمدة 4 سنوات.

ويرى بايدن أن هذه فترة صعبة في تاريخ أمريكا، وأن سياسة دونالد ترامب الغاضبة والمثيرة للانقسام ليست حلا، وأن البلاد تحتاج إلى القيادة التي يمكن أن توحد الأمريكيين، وتجمعهم، بينما يقول ترامب، إن ما فعله في 4 سنوات يفوق ما فعله جو بايدن، نائب الرئيس الأسبق، في 40 عاما.

<https://arabic.sputniknews.com/business/202010291047009349->

%D9%88%D9%88%D9%84-%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D9%8A%D8%AA-
%D8%AC%D9%88%D8%B1%D9%86%D8%A7%D9%84-
%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%8A%D8%A7%D8%AA-
%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9-
%D8%AA%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87-%D8%A3%D9%83%D8%A8%D8%B1-
%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D9%86%D9%82%D8%AF%D9%8A%D8%A9-
%D9%85%D9%86%D8%B0-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%B3%D8%A7%D8%AF-
/%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%A8%D9%8A%D8%B1

الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
تقارير

ثانياً - الاقتصاد العالمي باللغة الإنكليزية والبولونية:

- The World Economy in English and Polish:
- Gospodarka światowa w języku angielskim i polskim:

6 – Udanae inwestycje Polaków

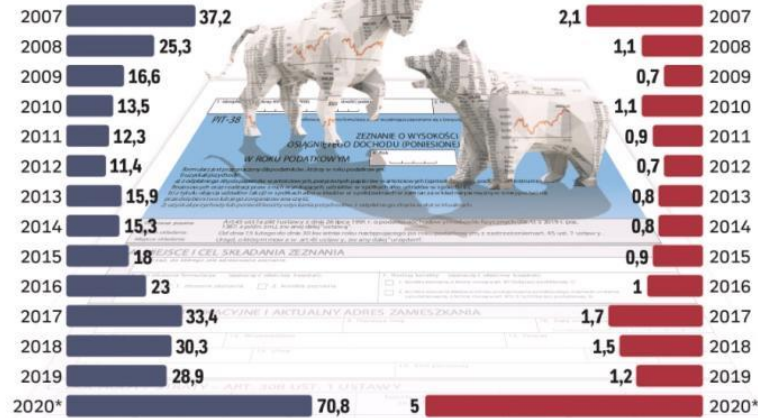
Przemysław Tychmanowicz 09.03.2021

Ci, którzy w 2020 r. zainteresowali się giełdą, mieli szansę nieźle na niej zarobić. Średni zysk inwestorów mógł wynieść nawet ponad 70 tys. zł.

O tym, że inwestorzy indywidualni znacząco zwiększyli aktywność na rynku giełdowym w 2020 r., powiedziano i napisano już chyba wszystko. Okazuje się jednak, że ubiegły rok był wyjątkowo udany dla inwestorów również pod względem osiągniętych wyników. Na to przynajmniej mogą wskazywać dane z biur i domów maklerskich, zebrane przez „Parkiet”, dotyczące rozliczeń podatkowych inwestorów za ubiegły rok.

Czytaj także: Spółki, na których zarobiono krocie w 2020 na GPW

Rozliczenia podatkowe polskich inwestorów

Średni zysk inwestora wykazany w PIT-38
w tys. złPIT 38 – należny podatek
w mld zł

* szacunki na podstawie danych z domów maklerskich

Źródło: MF, obliczenia własne

ZYSKI INWESTORÓW

Z szacunków przeprowadzonych na podstawie statystyk zebranych z biur i domów maklerskich wynika, że z aktywności rynkowej w ubiegłym roku będzie musiało rozliczyć się około 401 tys. inwestorów. Ostatni raz tak dobry rok pod tym względem mieliśmy w 2011 r., kiedy to zeznania podatkowe złożyło 411 tys. inwestorów. Wtedy to było jednak jeszcze pokłosie wielkich prywatyzacji.

Ubiegły rok to oczywiście pandemia, mocna przecena z marca i późniejsze dynamiczne odbicie oraz większa zmienność, która utrzymuje się na rynku. Okazuje się, że nie tylko zachęciło to do aktywnego handlu, ale także zostało bardzo dobrze wykorzystane. Z szacunków wynika bowiem, że łączny zysk inwestorów giełdowych wykazywany w rozliczeniu za 2020 r. mógł sięgnąć ponad 28 mld zł, co jest absolutnym rekordem. Dla porównania w 2019 r. było to „tylko” 6,7 mld zł.

– Od marca obraz rynku zmienił się diametralnie – przyznaje Andrzej Zajko, zastępca dyrektora BM PKO BP. – Przecena, z którą mieliśmy do czynienia, zachęciła do większej aktywności inwestorów. Wielu z nich odeszło od bezpiecznych rozwiązań, które dawały coraz niższe stopy zwrotu, na rzecz akcji. Z perspektywy czasu był to bardzo dobry ruch. Wielu inwestorów zarobiło naprawdę duże pieniądze – wskazuje Zajko.

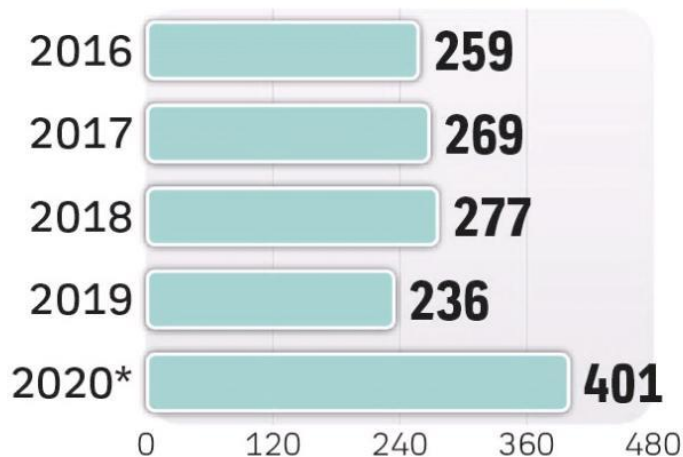
W każdej firmie inwestycyjnej, która wzięła udział w ankiecie, poziom wykazywanego zysku wzrósł kilkakrotnie, a w niektórych przypadkach nawet kilkunastokrotnie. W 2020 r. inwestorzy zarobili na giełdzie średnio ponad 70 tys. zł, co też jest rekordem. W 2019 r. było to niecałe 29 tys. zł.

– Inwestorzy indywidualni trafili w optymalny moment rynkowy i wykorzystali nadarżającą się okazję, tym razem nie popełniając częstego behawioralnego błędu, jakim jest paniczna wyprzedaż taniejących walorów w czasie krachu – mówi Piotr Kozłowski, dyrektor BM Pekao.

Oczywiście trzeba pamiętać, że inwestowanie to nie tylko zyski, ale też straty. Te wykazywane w rozliczeniach za 2019 r. wynosiły niecałe 1,5 mld zł. W 2020 r. mogło to być około 3,2 mld zł. Naturalnie nijak ma się to do wzrostu wykazywanego zysku, na co zwraca uwagę Paweł Kolek, dyrektor departamentu rynku wtórnego w DM BOŚ. – 2020 był rokiem zmienności, ale też rokiem, w którym inwestorzy detaliczni inicjowali zmiany i nie bali się kupować przy spadających kursach, i to jest najistotniejsza zmiana. Jeśli przyjrzeć się rozliczeniom PIT, łączny zysk inwestorów wzrósł u nas o ponad

270 proc. w stosunku do 2019 r., a łączna strata wzrosła o niecałe 80 proc. Liczba PIT-ów wzrosła o około 50 proc. Patrząc na relację zysk/strata, jest to naprawdę rewelacyjny wynik. Co do wysokości samych zysków, w tym roku będzie to trudne do powtórzenia, ale mamy nadzieję, że inwestorzy zachowają podobną relację zysk/strata – mówi Kolek.

Liczba inwestorów rozliczających się z fiskusem, w tys.



Źródło: MF, obliczenia własne * szacunki na podstawie danych z domów maklerskich

RADOŚĆ FISKUSA

Wielkim wygranym ubiegłego roku giełdowego są nie tylko sami inwestorzy, ale też fiskus. Z naszych szacunków wynika bowiem, że wpływy do budżetu z tytułu podatku od zysków kapitałowych (jego stawka wynosi 19 proc.) osiągną rekordowy poziom. Do państwowej kasy może wpłynąć nawet ponad 5 mld zł (przy

uwzględnieniu rozliczeń strat z poprzednich lat). Rok wcześniej podatek giełdowy zasilił budżet kwotą „jedynie” 1,2 mld zł.

© Licencja na publikację © ® Wszystkie prawa zastrzeżone

Źródło: Rzeczpospolita

<https://www.rp.pl/Gielda/303099886-Udane-inwestycje-Polakow.html>

7 – Ryzykowne inwestycje z potencjałem. Potrzebny refleks

Crowdfunding udziałowy ma coraz więcej zwolenników

Ewa Bednarz 22.02.2021

Coraz więcej spółek szuka finansowania na platformach crowdfundingowych. Przybywa inwestorów, którzy potrafią wykupić akcje w kilkadziesiąt minut.

Crowdfunding udziałowy daje możliwość inwestorom indywidualnym kupna akcji lub udziałów w spółkach, do których dostęp kilka lat miały tylko fundusze private equity. Kwoty inwestycji są różne – czasem wystarczy kilkadziesiąt lub kilkaset złotych, czasem trzeba zaryzykować kilka tysięcy. Na platformach można znaleźć firmy z wielu branż, ale największe emocje budzą spółki, które planują szybki debiut na NewConnect.

Na podjęcie decyzji o inwestycji na ogół jest kilka tygodni, ale czasem trzeba wykazać się refleksem.

Crowdfunding udziałowy ma coraz więcej zwolenników, nie wszystkie oferty cieszą się takim samym zainteresowaniem.

Warto sprawdzić: W co inwestować w 2021. IPO na małym i

dużym parkiecie

W ofertach crowdfundingowych największą popularność zyskują spółki gamingowe, browary i producenci konopi, ale na zainteresowanie mogą liczyć również firmy specjalizujące się w produkcji i dystrybucji zdrowej żywności oraz suplementów diety, zwłaszcza gdy prowadzą e-sklepy. Przykładem oferta założonej w 2015 r. wrocławskiej spółki Biogo, która zarabia na e-handlu. W 2020 r. 87 proc. jej przychodów stanowiła sprzedaż internetowa, z czego 9 proc. zagraniczna, a 10 proc. na Allegro.

Czasem wystarczy kilkaset złotych, czasem trzeba zaryzykować kilka tysięcy. Fot. Shutterstock

I NAUKA, I GRY

Oferta Biogo na platformie Beesfund ma potrwać do 19 kwietnia, ale spółka już zebrała prawie połowę z 2,2 mln zł potrzebnego jej kapitału na ekspansję zagraniczną i przekroczyła próg powodzenia emisji. Akcje oferowane są w trzech seriach, każda kolejna ma wyższą cenę emisyjną. Na platformie dostępne są papiery dwóch serii: D po 2,41 zł i E po 2,54 zł. Zapisać się trzeba na co najmniej 100 akcji, a więc za minimum 241 zł.

Szacunkowe przychody spółki wyniosły w 2020 r. 18 mln zł i były o 64 proc. wyższe od osiągniętych rok wcześniej. Za dwa-trzy lata Biogo planuje wejść na NewConnect. Ma zamiar od 2023 r. dzielić się z akcjonariuszami zyskiem.

Coraz szybciej rozwija się rynek wirtualnej i rozszerzonej rzeczywistości mocno połączonej z producentami gier, ale nie tylko z nimi. Technologia sprawdza się np. w pracy zdalnej, ponieważ

pozwała na spotkania w wirtualnych salach konferencyjnych.

Warto sprawdzić: GPW. Które „covidowe” gwiazdy tracą blask na giełdzie Firma doradcza PwC jeszcze przed pandemią szacowała, że do 2030 r. 23 mln miejsc pracy będzie w jakiś sposób z niej korzystać. VR pomaga też m.in. w nauce, z czego chętnie korzystają uczelnie. Pierwszy projekt został w Polsce wdrożony cztery lata temu w warszawskiej Akademii Leona Koźmińskiego i pozwalał poznać studentom case studies z zakresu kryminologii. Inwestorzy mniej chętnie jednak inwestują w symulacje służące nauce. Wolą spółki takie jak Carbon Studio, które skupiają się na produkcji wirtualnych gier i dają zysk.

Carbon Studio pierwszym inwestorom dał zarobić w niewiele ponad rok 255 proc. Bywają wprawdzie również rozczarowania inwestycyjne, jak np. w przypadku Ovid Works, która od debiutu na NewConnect straciła już ponad 60 proc. W tego rodzaju inwestycjach ryzyko więc istnieje, choć rynek będzie nabierał popularności nie tylko przez pandemię, w czasie której rośnie zapotrzebowanie na rozrywkę, ale również dzięki bezprzewodowym goglom VR – Oculus Quest.

Ambicję zdobycia pozycji lidera na rynku wirtualnej rzeczywistości ma powstałe w 2019 r. Studio Ultimate VR. Teraz można w nie zainwestować na platformie FindFunds. Studio w II kwartale 2022 r. zadebiutować ma na NewConnect. Pracuje nad przeniesieniem do wirtualnej rzeczywistości pięciu gier, m.in. cieszącej się powodzeniem Ultimate Fishing Simulator 2. Minimalna kwota inwestycji wynosi 1,5 tys. zł.

Największym zainteresowaniem cieszą się spółki gamingowe, browary i producenci konopi, na wsparcie mogą liczyć również firmy specjalizujące się w produkcji i dystrybucji zdrowej żywności . Fot. Adobe Stock

ROZCHWYTYWANI...

Rynek elektryzują oferty producentów konopi. Na początku lutego br. CanPoland, łódzka firma farmaceutyczna z polskim kapitałem, która jako pierwsza zaczęła prowadzić handel międzynarodowy medyczną marihuaną, zebrała na instalację i uruchomienie linii produkcyjnej 4,4 mln zł w 11 minut. W ubiegłym roku w CanPoland zainwestował Pelion, spółka holdingowa, specjalizująca się w ochronie zdrowia, do której należy m.in. sieć aptek Dbam o Zdrowie. Nadzieje inwestorów rozbudziło wcześniejsze powodzenie oferty Kombinatoru Konopnego. W listopadzie ubiegłego roku spółka zebrała na zwiększenie upraw, produkcję olejków CBD i tekstyliów 4,2 mln zł od 700 inwestorów w niecałe 40 minut.

W powodzeniu oferty duże znaczenia miała osoba prezesa CanPoland Macieja Kowalskiego, który wcześniej założył HemPoland, pierwsze prywatne przedsiębiorstwo, które uzyskało zezwolenie na skup konopi włóknistych. Kupiła je kanadyjska spółka The Green Organic Dutchman za 15,5 mln dol. Niewykluczone, że do kupna akcji lub obligacji Kombinatoru Konopnego będzie ponowna okazja. Najnowszy, styczniowy statut spółki taką możliwość dopuszcza.

Teraz można zainwestować na platformie FindFunds w

założoną w ubiegłym roku spółkę CannabisVera, która chce zebrać niewiele ponad 2 mln zł, ale próg wejścia jest dość wysoki – 4,75 tys. zł. Na CanPoland wystarczyło wpłacić 500 zł, a na Kombinat Konopny 500 zł. Na czele CannabisVera stoją Damian Badowski i Brandon Zegarlicki, właściciele marki Coffee Shop Poland, oferującej napoje na bazie konopi i marihuanę medyczną. Celem nowej ich spółki jest zostanie czołowym, polskim producentem kwiatów konopi, pierwsze zbiory będą w tym roku. Na razie CannabisVera rozwija współpracę z ośrodkami badawczymi. CannabisVera planuje debiut giełdowy najwcześniej w 2024 r.

...MAŁO POŻĄDANI

Nie wszystkie oferty mają jednakowe szanse powodzenia. Przykładem oferta ERE Inwestycje dostępna na platformie Beesfund, która ma się zakończyć 24 lutego. Spółka przez pierwsze dwa tygodnie lutego zebrała niewiele ponad 16 tys. zł z planowanych niemal 2 mln zł. Chęć ochrony klientów w starciu z ubezpieczycielami w postaci skupu roszczeń odszkodowawczych drogą cesji nie wystarczyła, żeby przekonać inwestorów. Podobnie jak oferowane bonusy dla kupujących – za większe pakiety akcji w postaci rzeczowej lub upusty na usługi.

Warto sprawdzić: Giełda to czy nie giełda. Crowdfunding rośnie w siłę. Niewielkie jest również zainteresowanie ofertą Riverdale Solutions, nowego właściciela marki Tre, której produkty wnętrzarskie znajdują się na wielu rynkach. Oferta obejmuje trzy serie w cenie emisyjnej od 185,79 zł za akcje serii B do 206,43 zł za papiery

serii D. Inwestorów nie zachęcił nawet planowany na przyszły rok debiut na giełdzie.

W tym roku na NewConnect debiut planuje studio Cave Games, które chce wydać cztery gry mobilne, dwie w pierwszym półroczu i dwie w drugim. Oferta miała trwać do pierwszych dni stycznia, ale zbiórka przebiegała wolno.

Cave Games powstała pod koniec października 2020 r., ma do zaoferowania tylko plany. Do połowy lutego udało jej się jednak zebrać prawie cały kapitał potrzebny na wydanie gier, mimo że za udział trzeba było zapłacić 10 tys. zł, to połowa wkładu Aspesi Investments, inwestora posiadającego 40 proc. kapitału. Ryzyko było więc duże.

© Licencja na publikację © ® Wszystkie prawa zastrzeżone
Źródło: [pieniadze.rp.pl](https://www.rp.pl)

<https://www.rp.pl/MP-Inwestycje/302229944-Ryzykowne-inwestycje-z-potencjalem-Potrzebny-refleks.html>

8 – Inwestorzy rzucili się na akcje HUUUGE

Katarzyna Kucharczyk 27.01.2021

Wpływy ze sprzedaży nowych walorów mogą sięgnąć 150 mln USD, a wartość całej oferty 1,5 mld zł. Cenę maksymalną ustalono na 50 zł. Czy oferta dla instytucji zostanie podniesiona?

Księga popytu na akcje HUUUGE po godzinie od rozpoczęcia procesu została pokryta w całości, po cenie z przedziału 40-50 zł – informuje Bloomberg.

– Spółka jest bardzo zadowolona z dużego popytu na akcje,

widocznego na początku budowy księgi popytu. Podwyższenie ceny oferowanych akcji nie jest niemożliwe, ale nie jest to coś, czym zajmujemy się w tej chwili. Jesteśmy zadowoleni, że pojawił się duży popyt już w pierwszym dniu oferty – tak sprawę skomentował podczas dzisiejszej telekonferencji prezes Huuuge, Anton Gauffin.

Z prospektu wynika, że cena akcji oferowanych inwestorom instytucjonalnym może być wyższa niż maksymalna, natomiast cena akcji dla inwestorów indywidualnych nie może zostać podwyższona. Z taką sytuacją mieliśmy wcześniej do czynienia przy IPO People Can Fly, Dino i GPW.

SZCZEGÓŁY IPO

Komisja Nadzoru Finansowego zatwierdziła we wtorek prospekt emisyjny studia Huuuge. IPO obejmuje emisję nowych akcji oraz sprzedaż istniejących walorów należących do głównych akcjonariuszy. Wpływy z emisji nowych akcji wyniosą do około 150 mln USD brutto – szacuje spółka. Środki mają zostać przeznaczone przede wszystkim na planowane akwizycje i inwestycje, produkcję nowych gier oraz działania marketingowe.

– Pozyskanie środków z emisji akcji pozwoli nam przyspieszyć nasz rozwój zgodnie ze strategią „Build & Buy” (buduj i kupuj). 90–95 proc. z nich chcemy przeznaczyć na przejęcia i inwestycje w inne firmy lub aktywa firm, które uzupełnią naszą ofertę lub kompetencje. Zidentyfikowaliśmy około 60 potencjalnych celów nabycia, które spełniają nasze kryteria. Dziesięć z nich jest na naszej krótkiej liście zainteresowań, a około pięć z nich aktywnie

analizujemy – mówi Gauffin.

Cena maksymalna w ofercie została ustalona na 50 zł za akcję. Oferta obejmuje publiczną subskrypcję do 15 mln nowo wyemitowanych akcji oraz sprzedaż do 18,35 mln istniejących akcji. W oparciu o ustaloną cenę maksymalną można szacować, że całkowita wartość oferty może sięgnąć 1,5 mld zł, co oznacza, że będzie to największa oferta firmy z branży gier w historii warszawskiej giełdy.

Budowa księgi popytu odbędzie się w dniach 27 stycznia – 4 lutego. Inwestorzy indywidualni mogą składać zapisy na akcje w dniach 28 stycznia – 3 lutego w wybranych punktach obsługi klienta Ipopemy Securities, a także w punktach firm inwestycyjnych, które przystąpiły do konsorcjum detalicznego w Polsce.

BIZNES POD LUPĄ

Spółka Huuuge jest producentem gier typu free-to-play i wydawcą produkcji przeznaczonych na urządzenia mobilne i platformy internetowe. W latach 2017–2019 skonsolidowane przychody spółki wzrosły ze 152,1 mln USD do 259,4 mln USD, co oznacza, że średnia roczna stopa wzrostu przychodów wyniosła 30,6 proc. W pierwszych trzech kwartałach 2020 r. grupa wypracowała przychody w wysokości 243,5 mln USD wobec 187,3 mln USD w analogicznym okresie 2019 r. Z kolei EBITDA wzrosła z 9,3 mln USD do 54,2 mln USD, a skorygowana marża EBITDA z 4,9 proc. do 22,3 proc. W okresie od 1 stycznia do 30 września 2020 r. grupa posiadała 4,74 mln aktywnych użytkowników, w porównaniu z 3,98 mln na koniec 2019 r.

Szacuje się, że do 2022 r. rynek gier będzie rósł w tempie ponad 9 proc. rocznie. Gry mobilne (w tym gry na smartfony i tablety) stanowią największą (45 proc.) i najszybciej rozwijającą się część światowego rynku gier, odpowiadającą za około 69 mld USD wydatków konsumenckich w 2019 r., z oczekiwaną roczną stopą wzrostu rzędu 12,6 proc. do 2022 r. Warszawska giełda jest liderem pod względem liczby notowanych spółek z branży gier. Jest ich ponad 50, a HUUUGE znajduje się w gronie największych.

© Licencja na publikację © © Wszystkie prawa zastrzeżone Źródło: rp.pl
<https://www.rp.pl/Gielda/301279932-Inwestorzy-rzucili-sie-na-akcje-Huuuge.html>

9 – Queen Elizabeth to give up the throne on 95th birthday?

Many have been discussing the future of the British monarchy as questions arise over Queen Elizabeth II's possible abdication.

Queen's 69-year reign, the longest in Britain's history has been widely discussed by royal experts and the public alike.

In a chat with True Royalty TV's The Royal Beat, expert Robert Jobson said: "I still firmly believe when the Queen becomes 95, that she will step down."

Apart from that, royal commentator Roz Weston also gave his hot take while talking to ET Canada Live: "I think when she does leave, Charles needs it to be all about Charles and if the Queen is still around, it won't become all about Charles. Stick it through, this is what she's done her whole life."

However, author Richard Fitzwilliam doesn't see any truth to the conjecture as he told Express UK: "It's worth remembering that in 1947 when she swore to serve her whole life. She's a deeply religious person and she meant every word of it and she's done it absolutely brilliantly."

"I think she and the Duke of Edinburgh are marvellous role models for persons of advanced age. In the case of illness or incapacity that would alter things. I don't think she has any intention of stepping down," he added.

<https://www.thenews.com.pk/latest/797035-queen-elizabeth-to-give-up-the-throne-on-95th-birthday>

الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
تقارير

ثالثاً - الاقتصادات العربية: 

10 - خبير اقتصادي ينصح اللبنانيين: لا تتبعوا دولاراتكم ولا تتخذوا

بارتفاع سعره

18.02.2021 اقتصاد © AFP 2021 / MAHMOUD ZAYYAT

نصح الخبير الاقتصادي اللبناني وليد أبو سليمان، مواطنيه بعدم الانخراط في ارتفاع سعر الدولار، مؤكدا ضرورة عدم قيامهم بعملية بيع ما يملكونه من دولارات إلا للضروريات.

وبحسب موقع "النشرة" اللبناني فقد قال أبو سليمان: معلقا على ارتفاع سعر صرف الدولار: "لا تكثرثوا لسعر صرف الدولار الآخذ في التحريك، لا تقعوا ضحية الهلع والتلاعب بسعر الصرف".

ونصح أبو سليمان مشددا: "لا تتبعوا دولاراتكم إلا لتأمين الحاجات الأساسية والضرورية".

وكان سعر صرف الدولار في السوق السوداء قد واصل ارتفاعه، حيث وصل إلى 9500 ليرة لبنانية.

ويأتي تراجع الليرة اللبنانية، أمام الدولار، وسط أزمة نقص الاحتياطيات الأجنبية في مصرف لبنان، التي تتزايد منذ نهاية 2019، الأمر الذي ولد ضغوطاً متزايدة في تأمين الاحتياجات الأساسية المدعومة منه وعلى رأسها الدواء.

إلا أن بيانات مجلس الذهب العالمي، تظهر عدم مساس البنك المركزي اللبناني باحتياطيات الذهب لديه، مع بقائها مستقرة عند 286.8 طن، وفق أحدث بيانات صدرت مطلع فبراير/شباط الجاري.

وشهدت الليرة اللبنانية تدهوراً كبيراً في السوق السوداء منذ نوفمبر/ تشرين الأول 2019 حتى اليوم، وتضاعف سعر صرفها ما يقل قليلاً عن الـ 7 مرات،

ترافق هذا الانهيار مع تضخم طاول كل السلع والخدمات.
والشهر الماضي، قال حاكم مصرف لبنان رياض سلامة إن عصر تثبيت
سعر صرف الليرة اللبنانية مقابل الدولار الأمريكي انتهى، "ونتجه نحو سعر
صرف معوم يحدده السوق"
وأكد سلامة على أن أي تعويم للعملة سيعتمد على مفاوضات مع صندوق
النقد الدولي الذي يصر على إجراء البلاد إصلاحات اقتصادية حقيقية وتشكيل
حكومة قبل البدء ببرنامج مساعدات.

<https://arabic.sputniknews.com/business/202102181048144497->

%D8%AE%D8%A8%D9%8A%D8%B1-
%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A-
%D9%8A%D9%86%D8%B5%D8%AD-
%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86%D9%8A%D9%8A%D9%86-
%D9%84%D8%A7-%D8%AA%D8%A8%D9%8A%D8%B9%D9%88%D8%A7-
%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%83%D9%85-
%D9%88%D9%84%D8%A7-%D8%AA%D9%86%D8%AE%D8%AF%D8%B9%D9%88%D8%A7-
%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B9-
%D8%B3%D8%B9%D8%B1%D9%87/

11 - تفاصيل رسالة "لم تصل" من حاكم مصرف لبنان حول "التدقيق

الجنائي"

13.02.2021 العالم العربي © REUTERS / SATISH KUMAR

أكد غازي وزني، وزير المالية في حكومة تصريف الأعمال اللبنانية، أن
وزارته لم تتسلم أية رسائل تخص عملية التدقيق الجنائي من حاكم مصرف
لبنان.

وبحسب بيان صادر عن المكتب الإعلامي لوزني نشره موقع "النشرة"
اللبناني فقد أكد أنه "وفقاً للأصول القانونية لم يصل حتى ما بعد انتهاء الدوام

الرسمي من يوم أمس الجمعة، أي كتاب من حاكم مصرف لبنان حول التدقيق الجنائي".

وأوضح البيان أن "ما يسري على موضوع التدقيق يسري على كتاب الدعم والتحويلات إلى شركة كهرباء لبنان".
وبلغة ساخرة استهجن البيان قائلاً: "إلا إذا كانت ثمة أصول قانونية جديدة هي المراسلة عبر الاعلام".

وبالأمس أعلن مصرف لبنان عبر بيان نشره موقع "ليبانون نيوز" أنه أرسل وفقاً للأصول القانونية كتاباً إلى وزير المالية، يؤكد فيه التزامه بكامل أحكام القانون رقم 200 تاريخ 2020/12/29، وتعاونه مع شركة ألفاريز ومارسال إيجابياً بالنسبة للأسئلة المطروحة من قبلها.

وبحسب البيان فقد أكد المصرف في رسالته على "ضرورة التزام الشركة المعنية بالموجبات كافة التي تفرضها عليها القوانين ومعايير الجينرال داتا بروداكشن" على البيانات والمعلومات التي قد تحصل عليها، منعاً من تكرار واقعة تسريب قائمة المعلومات المقدمة من قبل مصرف لبنان في إحدى الصحف العالمية.

يشار إلى أن البرلمان اللبناني كان قد أقر توصية في أول ديسمبر/ كانون الأول الماضي بإخضاع حسابات مصرف لبنان والوزارات والمصالح المستقلة والمجالس والصناديق والمؤسسات العامة، بالتوازي، للتدقيق الجنائي دون أي عائق أو تدرع بسرية مصرفية أو خلافها، وذلك خلال جلسة عامة عقدت بناء على رسالة وجهها رئيس الجمهوريّة ميشال عون إلى البرلمان للتعاون مع السلطة الإجرائية لتمكين الدولة من إجراء التدقيق المالي الجنائي في حسابات مصرف لبنان.

وعقب هذا القرار أرسل وزير المال في حكومة تصريف الأعمال غازي وزني كتاباً إلى حاكم مصرف لبنان رياض سلامة طلب فيه تنفيذ قرار البرلمان وفقاً للقانون، جاء في نصّه: "نتمنى عليكم تنفيذ قرار مجلس النواب، وإخضاع جميع حسابات الإدارات العامة للتدقيق المحاسبي الجنائي، وذلك وفقاً للقوانين والأنظمة المرعية الإجراء، ومع حفظ حقوق الدولة لأي جهة كانت".

جدير بالذكر أن رسالة عون جاءت إثر انسحاب شركة "ألفاريز ومارسال" الاستشارية من اتفاقية موقعة مع الحكومة اللبنانية لمراجعة وتدقيق حسابات البنك المركزي: "نظراً لعدم كفاية توفير المعلومات"، الأمر الذي جعلها "غير قادرة على استكمال مراجعتها"، بعدما رفض مصرف لبنان إعطاء البيانات باعتبار أن قانون السرية المصرفية يمنع ذلك، مطالباً بتوجيه كتاب من وزارة المالية إلى مصرف لبنان يقضي برفع السرية المصرفية عن حسابات الدولة. © REUTERS / SATISH KUMAR

12 - تونس... مبادرات وطنية لإخراج البلاد من الأزمة الاقتصادية

والاجتماعية

23.11.2020 (العالم العربي) © Sputnik . mariam gadira

أمام تفاقم الصراعات السياسية المتزامنة مع تأجج الاحتقان الاجتماعي وتأزم الوضع الاقتصادي جراء جائحة كورونا، تعددت المبادرات في تونس الرامية إلى فتح حوار وطني يطفئ فتيل التجاذبات الحزبية ويفتح المجال لإنقاذ البلاد والالتفات إلى مشاغل الشعب.

أعلنت حركة الشعب مؤخراً عن إطلاق مبادرة وطنية يشرف عليها رئيس الجمهورية قيس سعيد لإخراج تونس من المأزق الاقتصادي والاجتماعي

وإيجاد حلول جديّة بديلة بعيدا عن الحسابات السياسية.

مبادرة شاملة

وقال رئيس الحركة زهير المغزاوي في تصريح لـ"سبوتنيك"، إن الهدف من هذه المبادرة هو بلورة تصور شامل ومعمق لحلحلة المشاكل التي تعاني منها البلاد وإيجاد تصور جديد لمنوال التنمية الذي يجب أن يترجم الانتظارات الحقيقية للتونسيين.

وأضاف أن تعدد المبادرات هو دليل على عمق الأزمة التي تمر بها البلاد، معتبرا أن كثرة المبادرات المطروحة اليوم على رئيس الجمهورية هو أمر محمود ودليل على اتفاق جميع المكونات على ضرورة إنهاء الوضع الراهن.

ولفت المغزاوي إلى أن مبادرة حركة الشعب تختلف عن سابقتها بكونها تجمع بين ما هو سياسي وبين ما هو اقتصادي واجتماعي، مبينا أنه لا يمكن الفصل بين الإصلاحات السياسية التي أصبحت اليوم ضرورية بعد مضي عشر سنوات على الثورة وبين الإصلاحات الاقتصادية التي تمثل ثمارا للثورة. وأشار إلى أن اختيار رئيس الدولة قيس سعيد لقيادة هذه المبادرة ناجم عن القيمة الدستورية والاعتبارية التي يتمتع بها، مضيفا أن رئيس الجمهورية هو الشخصية الوحيدة في تونس التي حظيت بهذا الكم الهائل من النقل الشعبي في انتخابات 2019.

وقال "نحن نرى أن رئيس الدولة بوصفه شخصية مجمّعة قادر على طرح هذه الأفكار وبلورتها ضمن تصور شامل يفضي إلى تغيير الوضع المتردي الذي تمر به البلاد".

وأكد المغزاوي وجود تطابق في وجهات النظر بين رئيس الجمهورية وبين

حركة الشعب وكذلك الاتحاد العام التونسي للشغل، خاصة في علاقة بالمسببات التي أفضت إلى تقادم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية وبضرورة معالجة الهنات لإيجاد مخرج لها.

حوار اقتصادي واجتماعي

وبدورها، تطرح الشريكة البرلمانية لحركة الشعب ممثلة في حزب "التيار الديمقراطي" مبادرة تتعلق بفتح حوار اقتصادي واجتماعي للقطع مع حالة الانخرام التي تمر بها البلاد والتي تنبئ بانفجار اجتماعي بدأت ملامحه تبرز في عدد من الجهات التونسية ممن مل متساكنوها الفقر والبطالة.

وقال القيادي والنائب عن حزب التيار الديمقراطي في البرلمان رضا الزغمي في تصريح لـ"سبوتنيك"، إن مبادرة الحزب ترمي إلى إطلاق حوار اقتصادي واجتماعي يجمع مختلف الأطراف الفاعلة في البلاد.

ويبين أن المكونات التي ستجلس على طاولة الحوار تتألف أساسا من مختلف الأحزاب المكونة للمشهد السياسي والبرلماني باستثناء من أقصت نفسها، ومن المنظمات الوطنية على غرار الاتحاد العام التونسي للشغل واتحاد الصناعة والتجارة واتحاد الفلاحين ورابطة حقوق الانسان والاتحاد الوطني للمرأة التونسية، إلى جانب منظمات المجتمع المدني والخبراء في المجال الاقتصادي والاجتماعي، فضلا عن مؤسسات الدولة من وزارات ورئاسة الحكومة والبنك المركزي.

وقال الزغمي "لتجنب أن تشوب المبادرة صبغة سياسية، ارتأينا أن يتكفل رئيس الجمهورية بالإشراف على الحوار الوطني اعتبارا لسلطته الرمزية، مؤكدا أن رئيس الدولة أبدى تفعا إيجابيا مع هذه المبادرة باستثناء تحفظه على عبارة "حوار وطني".

تغيير المنظومة الانتخابية

ولفت القيادي في التيار الديمقراطي، إلى أن هذه المبادرة تتضمن في جزئها الثاني إعادة النظر في المنظومة الانتخابية الراهنة، في اتجاه تعديل القانون الانتخابي الذي أسهم في تشتت الأصوات وخلق أزمة في مستوى الجرائم الانتخابية.

وأشار إلى أن التعديل الثاني يتعلق بتمويل الأحزاب خاصة في ظل ما أكده التقرير الأخير لمحكمة المحاسبات من دور المال السياسي في العبث بالمشهد البرلماني والانتخابي، مضيفاً أن مقترحات التعديل ستشمل أيضاً علاقة الأحزاب بالجمعيات، "بالنظر إلى وجود أحزاب تستغل الجمعيات كمطية لتحقيق أهداف سياسية".

وتتضمن التعديلات الأخرى في المنظومة الانتخابية، وفقاً للزغمي، تنظيم عمل شركات سبر الآراء التي تؤثر بشكل كبير في العملية الانتخابية وفي توجيه الرأي العام والتي تشتغل بشكل عشوائي دون طرح علمي أكاديمي، إلى جانب النظر في مسألة استغلال الإعلام لغايات انتخابية.

"جبهة الرئيس"

واعتبر المحلل السياسي فريد العبيدي في حديثه لـ "سبوتنيك"، أن هذه المبادرات هي إعادة إنتاج وبلورة لمبادرة الحوار الوطني التي أطلقها الاتحاد العام التونسي للشغل سنة 2014 بإشراف من رئيس الجمهورية الراحل الباجي قائد السبسي. وتابع "ترجمة هذه المبادرات على أرض الواقع مهمة صعبة في ظل الانهيار الاقتصادي وتراجع النمو إلى مستويات غير مسبوقة"، مضيفاً أن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في تونس أصبح متردياً إلى الحد الذي يصعب فيه التعامل معه بمنطق السلطة.

سياسيا، قال العبيدي إن هذه المبادرات الجديدة تندرج ضمن ما يمكن أن يطلق عليه بـ "جبهة الرئيس" قيس سعيد والمكونة أساسا من المنظمة الشغيلة (الاتحاد العام التونسي للشغل) والتيار الديمقراطي وحركة الشعب الذين ألفوا سابقا الحزام السياسي لحكومة الرئيس الأولى (حكومة إلياس الفخفاخ).

ويرى العبيدي أن هذه المكونات قادرة على خلق التوازن في المشهد السياسي خاصة في ظل تغول الائتلاف الحاكم الذي يجمع الطرف الليبرالي ممثلا في حزب قلب تونس والإسلام السياسي ممثلا في حركة النهضة وائتلاف الكرامة. واعتبر أن جبهة الرئيس تمتلك تقلا داخليا خاصة بوجود الاتحاد العام التونسي للشغل الذي يملك سلطة التأثير الاجتماعي، وهو ما يعزز قدرتها على تعديل كفة الميزان أمام جبهة الاسلام السياسي التي تمتلك دعما حتى من أطراف خارجية.

ومن المنتظر أن يقدم الاتحاد العام التونسي للشغل خلال الأيام القليلة القادمة مبادرة إلى رئيس الجمهورية قيس سعيد تتضمن خطة لإنقاذ البلاد من الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي المتأزم.

https://arabic.sputniknews.com/arab_world/202011231047283834-

%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3-

%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%AA-

%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9-

%D9%84%D8%A5%D8%AE%D8%B1%D8%A7%D8%AC-

%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%84%D8%A7%D8%AF-%D9%85%D9%86-

%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-

%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-

%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9/

13 - تراجع جماعي لمؤشرات البورصة بالمستهل.. و"الأوقاف" تتبع

2.5 مليون سهم

كتب هانى الحوتى الأربعاء، 03 مارس 2021 10:17 ص



استهلت البورصة المصرية، تعاملات جلسة اليوم الأربعاء، بتراجع جماعي للمؤشرات، وذلك بعدما أغلقت أمس على تراجع أيضًا . تراجع مؤشر "إيجي إكس 30" بنسبة 0.28% ليصل إلى مستوى 11439 نقطة، وهبط مؤشر "إيجي إكس 50" بنسبة 0.6% ليصل إلى مستوى 2301 نقطة، وانخفاض مؤشر "إيجي إكس 30 محدد الأوزان" بنسبة 0.37% ليصل إلى مستوى 14029 نقطة، وزاد مؤشر "إيجي إكس 30 للعائد الكلي" بنسبة 0.01% ليصل إلى مستوى 4389 نقطة. كما تراجع مؤشر الشركات المتوسطة والصغيرة "إيجي إكس 70 متساوي الأوزان" بنسبة 0.32% ليصل إلى مستوى 2285 نقطة، وهبط مؤشر "إيجي إكس 100 متساوي الأوزان"، بنسبة 0.42% ليصل إلى مستوى 3312 نقطة.

في سياق متصل أعلنت إدارة البورصة المصرية، إيقاف التداول على أسهم 6 شركات، لمدة 10 دقائق لتجاوزها نسبة الـ5% صعوداً أو هبوطاً خلال جلسة تداول اليوم الأربعاء، وهم؛ الأهلي للتنمية والاستثمار، المصريين للإسكان والتنمية والتعمير، شركة النصر للأعمال المدنية، الإسماعيلية الجديدة للتطوير والتنمية العمرانية-شركة منقسمة، الجيزة العامة للمقاولات والاستثمار العقاري، مصر للأسواق الحرة.

في السياق ذاته تباينت تعاملات الداخلين والمساهمين الرئيسيين

والمجموعات المرتبطة بهم خلال جلسة تداول أمس الثلاثاء، إذ باع مجلس إدارة شركتي المصرية لتطوير صناعة البناء (ليفيت سلاب مصر)، الدلتا للسكر، 6.7 مليون سهم، 4.6 مليون سهم، على التوالي، وباعت مجموعة مرتبطة بشركة الأهرام للطباعة والتغليف 120 ألف سهم، وباعت إدارة البنك التجاري الدولي (مصر) 2000 سهم، كما باع نظام الإثابة والتحفيز للعاملين بشركة السادس من أكتوبر للتنمية والاستثمار-سوديك 5364 سهم.

فيما اشترى مساهم رئيسي بالشركة العامة للصوامع والتخزين 100 سهم، واشترت مجموعة مرتبطة بشركة المجموعة المصرية العقارية 2 مليون سهم، كما اشترى مجلس إدارة شركة جولدن كوست السخنة للاستثمار السياحي 150 ألف سهم.

أعلنت شركة الدلتا للسكر، بيع هيئة الأوقاف المصرية 2.5 مليون سهم بسعر 12.11 جنيه بقيمة إجمالية 30.3 مليون جنيه، لتتخض مساهمتها بالشركة من 5.37% إلى 2.11%، وتم تنفيذ الصفقة من خلال شركة سيجما لتداول الأوراق المالية.

في سياق آخر أعلنت شركة سيدي كرير للبتروكيماويات، اجتماع مجلس الإدارة، أمس الثلاثاء، وتضمن جدول أعماله الدعوة للجمعية العامة العادية للشركة وعرض جدول الأعمال واقتراح توزيع الأرباح، وإرجاء العرض المقدم من شركة البحر الأحمر الوطنية للتكرير والبتروكيماويات بشأن طلبها نقل ملكية رخصة مشروع البولي بروبيلين المملوكة لشركة سيدبك إليها والانضمام لمستثمري شركة البحر الأحمر بنسبة 5.0%.

في سياق منفصل أعلنت شركة مجموعة طلعت مصطفى القابضة، نتائج اجتماع مجلس الإدارة، أمس الثلاثاء، لاعتماد القوائم المالية للشركة

عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر عام 2020، وبلغ رصيد الوحدات المباعة ولم يتم تسليمها للعملاء في 31 ديسمبر لعام 2020 مبلغ وقدره 50.7 مليار جنيه مقابل 49.5 مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام الماضي، والناجمة عن الاستثمار في تطوير الاستراتيجية البيعية للمجموعة، مما يوفر نظرة واضحة حول التدفقات النقدية والأرباح المستقبلية، وسيتم إثبات هذه الرصيد من الوحدات المباعة كإيرادات في قائمة الدخل عند تسليم تلك الوحدات وفقاً للجدول الزمني للتسليم خلال الفترة من 2021 حتى 2024. أضافت المجموعة، أنها حققت إيرادات إجمالية بلغت 14.087 مليار جنيه خلال عام 2020 مقارنة بمبلغ 11.743 مليار جنيه إيرادات محققة خلال عام 2019 بنسبة نمو 20%، مرجعة ارتفاع بصورة أساسية إلى قيمة الصفقة البالغة 4 مليارات جنيه تقريباً، والناجمة عن التحالف الاستراتيجية مع كل من بنكا الأهلي المصري ومصر لتطوير 341 ألف متر مربع من الأراضي الواقعة في مدينتي الرحاب ومدينتي، والتي مكنت المجموعة من استيعاب أثر الانخفاض في الإيرادات المحققة من النشاط الفندقي عن الآثار الناتجة عن جائحة كوفيد-19، وبلغ صافي الربح المجمع بعد الضرائب والحقوق غير المسيطرة مبلغ 1.671 مليار جنيه في عام 2020 مقابل 1.872 مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام الماضي. وحققت مجموعة طلعت مصطفى، مبيعات عقارية بلغت حوالي 16.6 مليار جنيه، رغم أثر الإجراءات الاحترازية التي تم فرضها بدءاً من شهر مارس والإجراءات المرتبطة به قد أثرت على تحركات وتعاملات العملاء.

<https://www.youm7.com/story/2021/3/3/%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AC%D8%B9-%D8%AC%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A-%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%88%D8%B1%D8%B5%D8%A9>

14 - هل سيرمم حاكم مصرف لبنان " كوارث" سوق العملات اللبنانية وانعكاساتها على الليرة السورية؟؟

الأخبار اللبنانية : 2021/03/20



«أرنب» رياض سلامة الجديد، بما خص معالجة ارتفاع سعر صرف الدولار، لا يعدو كونه عودة إلى مشروع قديم رفضته أطراف مختلفة، منها المصارف والصرافون، وسط شكوك متصلة بنيات «جذب» دولارات الناس المخزّنة خارج صناديق المصارف من أجل استخدامها في المضاربات الكبيرة. يشرح مصدر معني بالقطاع المصرفي الأمر على النحو الآتي:

ما تقدّم به حاكم مصرف لبنان ليس مقترحاً جديداً، بل ليس فيه أي إبداع خاص. هو عبارة عن آلية تقنية معمول بها في كثير من دول العالم، وخصوصاً في الدول التي تواجه أزمة الأسعار المتقلّبة للعملة الوطنية مقابل الدولار الأميركي.

منذ اندلاع الأزمة ولجوء المصارف إلى فرض قيود على عمليات السحب والتحويل، أي الـ«كابيتال كونترول» الاستتسابي، لجأ الناس إلى تجميع أموالهم بطريقتين؛ الأولى من خلال حفظ مدخراتهم على شكل عملات ورقية بالعملات الأجنبية (دولار بشكل أساسي)، أو معادن ومجوهرات (ذهب وألماس...)، أو عقارات (ظنوا أن العقارات تحفظ قيمة الأموال، بينما بالفعل تنطوي على مفاعيل الـ«هيراكات» نفسها). ثمة تقديرات متباينة عن حجم العملات الأجنبية التي صارت في السوق. هناك من يعتقد بأنه يلامس الـ 12 مليار دولار أميركي (هناك تقديرات أخرى تشير إلى أن هذا الرقم مبالغ فيه جداً وأن ما هو مخزن لدى الناس لا يتجاوز ملياري دولار، وهناك قسم

متداول بين الشركات والأفراد على اختلاف أعمالهم وأهدافهم)، إضافة إلى نحو 7 مليارات محفوظة لدى المصارف نفسها.

وبالإضافة إلى ذلك، هناك سيولة ناتجة من تدفقات مالية أتت إلى لبنان في عام 2020. فالتقديرات تشير إلى تدفق نحو 7 مليارات دولار إلى لبنان على شكل تحويلات فردية، أي العملات الورقية التي يحملها الأفراد الآتون من الخارج، أو حصلوا عليها من تحويلات المغتربين عبر شركات تحويل الأموال إلكترونياً، أو عبر التحويلات المصرفية. وبحسب المصدر، فإن القسم الأكبر من هذه الأموال مخزن لدى مالكيها، ولا يضحون منها في السوق إلا بمقدار حاجتهم للسيولة بالليرة.

في مقابل هذه السيولة المخزنة، هناك حاجات بالعملات الأجنبية للتجار والصناعيين من أجل استيراد السلع الجاهزة والأولية. ليس هناك أرقام نهائية عن قيمة هذه الحاجات، إنما الواضح أن الاستيراد يكاد يصل إلى 11 مليار دولار (عام 2020) مقابل صادرات بقيمة 3 مليارات دولار. ومن ضمن الاستيراد، هناك سلّة من السلع المدعومة بدولارات مصرف لبنان تقدر بنحو 5.7 مليارات دولار، أي أن صافي الحاجات بعد حسم قيمة الصادرات والسلع المدعومة، يقدر بنحو 2.3 مليار دولار، أي ما يوازي 20% من قيمة الاستيراد. بمعنى آخر، إن صافي الحاجات بالعملات الأجنبية يتم تأمينها من السوق الموازية بسعر الدولار السوقي. وبحسب المصدر، فإن حجم عمليات صرف الدولار/ الليرة في هذه السوق لا يتجاوز 9 ملايين دولار يومياً، أي أنه كافٍ لتغطية تأمين الدولارات المطلوبة للاستيراد.

في ظل هذا الواقع، ما يحصل هو أن جامعي العملة الصعبة (الورقية)، أي المصارف والصرفيين والشركات والأفراد، يعمدون إلى بيع الدولارات للتجار

والصناعيين (التداول في السوق يتم بأشكال مختلفة وعمليات ثنائية وثلاثية تشمل: شيكات مصرفية، دولارات ورقية و ليرات ورقية... هذه العملات تتسرب إلى الخارج لتمويل الواردات، لكن قسماً منها لا أثر له في السوق المحلية، ما يعني أن التجار والصناعيين يبقون جزءاً من إيرادات التصدير في حسابات خارج لبنان. في النتيجة، تتقلص قيمة الأموال الطازجة من السوق المحلية. بهذا المعنى، فإن حاكم مصرف لبنان رياض سلامة سيواجه معضلة مع التجار والصناعيين الساعين إلى شراء الدولارات من السوق، ومع المصارف التي ستعمل كوسيط لتأمين العملات الأجنبية لمن يريد شراءها، ومع الصرافين الذين سيضطرون إلى التصريح عن مبيعات الدولارات الورقية. فالمنصة تقترح أن يتم تسجيل عمليات العرض والطلب بكاملها وتحديد هويات الأطراف المعنية بشراء الدولارات وبيعها. وبالتالي، في ظل «اقتصاد الكاش» وعدم رغبة الأطراف في التعاون، تبقى المشكلة في مدى قدرة مصرف لبنان على تأمين السيولة اللازمة لتأمين حاجات الاستيراد التي لا يؤمنها مصرف لبنان بدولار الـ 1520.

بحسب المصدر، فإن صيغة الحاكم، لكي تكون فعالة وقانونية وشفافة، تحتاج إلى الآتي:

أولاً: أن يفرض على المصارف إدارة عملية الصرافة في حساب خاص خارج موازنتها منعاً للتلاعب بالعمليات الجارية وتسرب الدولارات إلى محافظها. فالمصارف كانت تحصل على الدولارات «المحلية» من مصرف لبنان مقابل سيولتها بالليرة، ثم تصدر شيكات مصرفية بالدولار لشراء دولارات ورقية من السوق الموازية. بهذا المعنى، فإن التعميم المتوقع صدوره لتحديد عمل المنصة يفرض عليها الامتناع عن شراء الدولارات الورقية من السوق

بواسطة الشيكات المصرفية بالدولار المحلي، وهو أمر ترفضه المصارف لأنها تخسر أرباحاً كبيرة من خلال المساهمة بالدولارات المحفوظة لديها. كما أظهرت بعض المصارف تحفظها على مبدأ العملية حتى لا يجري تحميل المصارف مسؤولية أي ارتفاع جديد وكبير في سعر الدولار والذي قد يحصل لأسباب سياسية أو أمنية.

ثانياً: أن يفرض على المصارف عدم تحويل أي مبالغ جديدة للتجار أو الصناعيين ما لم يستردوا 75% على الأقل من ثمن الصادرات، أو على الأقل استخدامها في عمليات شراء المواد الأولية أو السلع المستوردة. المنصة توجب تسجيل العمليات وتحديد هويات الأطراف المعنية بشراء الدولارات وبيعها

ثالثاً: محاصرة الصرافين من خلال تعريضهم لخسائر كبيرة في حالة احتكارهم للعملة الصعبة، وجعل منافستهم من قبل المصارف مناسبة لفرض عرض الدولار أكثر من الطلب عليه في السوق.

وبحسب المصدر، فإنه في هذه الحالة حصراً، يمكن لإنشاء منصة جديدة أن تفرض عرضاً أكبر للدولار الأميركي وتقلص حجم المضاربة عليه. في هذه الحال، سيكون هناك احتمال كبير لانخفاض سعر الدولار تجاه العملة المحلية، علماً بأن نجاح هذه العملية يتطلب أيضاً العمل على تقليص الكتلة النقدية المتداولة بالليرة، أو على الأقل كبح تحويلها إلى طلب على الدولار، وهذا يتطلب أن يفرض على المصارف والصرافين ضحّ سيولتهم بالليرة في السوق، بما يمنع طبع المزيد من الليرات. برأي المصدر، إن أهمية المنصة الجديدة تظهر في حالة وحيدة، وهي عدم تحويل المصارف إلى صرافين، بل إلى وسيط يساعد الناس على أعمال المقايضة خارج أعمال الابتزاز الجارية

حالياً في السوق الموازية، ويقلص حجم تأثيرات العوامل السياسية. بحسب المصدر، فإن هذه العملية هي بيد الحاكم ولا حاجة إلى أي نوع من التشريعات أو القرارات أو خلافه. ففي حال قرّر الحاكم التوقف عن المساهمة في العمليات السياسية الجارية في البلاد ومن حولها، بمقدوره القيام بهذا الدور الذي يعيد الاعتبار الى مصرف لبنان كناظم لعمل القطاع المصرفي ككل. هذا الأمر رهن الخطوات الإضافية المنتظرة من مصرف لبنان بكامل هيئاته لمراجعة واقع المصارف اللبنانية لجهة التزامها بالتعميم 154، علماً بأنه خارج لبنان، ثمة من لا يزال يشكك في قدرة مصرف لبنان والمصارف على القيام بعمليات ناجحة وشفافة..

الأخبار اللبنانية <http://syrianexpert.net/?p=56921>

الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
تقارير

رابعاً - الاقتصاد السوري:

15 - مداخلتني عن هوية الإقتصاد السوري ودور الدولة ،،،،

مع الصحفي المتميز زياد غصن ..لموقع أثر برس

نشرت بتاريخ 2021/3/2

وبحسب ما تذكر الدكتورة لمياء عاصي وزيرة الاقتصاد السابقة فإن
"الحديث عن هوية الاقتصاد السوري قبل الأزمة يتطلب المرور على مراحل
المختلفة"، والتي تصنفها في حديثها لـ"أثر برس" إلى ثلاث مراحل:
"الأولى وتشمل فترة الستينات والسبعينات من القرن الماضي وكان النهج
الاقتصادي فيها اشتراكياً لحد ما،

أما المرحلة الثانية والتي بدأت في العام 1991 في أعقاب قانون
الاستثمار رقم 10، والذي اعتبر الخطوة الأولى باتجاه اقتصاد متعدد كما
جاء في الخطاب السياسي آنذاك، والقائل إن الاقتصاد السوري يتكون من
ثلاث قطاعات أساسية هي عام وخاص ومشارك، وبدءاً من أول الألفية
الثالثة، اتجه الاقتصاد السوري أكثر نحو الانفتاح وإشراك القطاع الخاص
بشكل أكبر في الحياة الاقتصادية، وخصوصاً في قطاعات كانت محصورة
بالدولة فقط مثل قطاعات المصارف والتأمين والتعليم،

أما المرحلة الثالثة والتي مثلت تحولاً حقيقياً في الاقتصاد السوري فقد
كانت مع إقرار المؤتمر العاشر لحزب البعث العربي الاشتراكي في العام
2005، التحول نحو اقتصاد السوق الاجتماعي كنهج اقتصادي جديد بديلاً
عن النهج الاشتراكي السابق وكوسيلة لتطوير الاقتصاد السوري الذي كان
يعاني من مشاكل كثيرة، وهكذا جرى التحضير لانفتاح كامل من خلال الخطة
الخامسة العاشرة"، التي تبين بعد عامين ونصف العام أنها كانت منحازة في

التطبيق لصالح سياسات اقتصاد السوق على حساب السياسات الاجتماعية بدليل مثلاً ارتفاع معدل الفقر المادي وفق ما جاء في تقييم منتصف الخطة الذي أجرته هيئة تخطيط الدولة في العام 2009 ولم ينشر، حيث أكد التقييم أن "الخطة العاشرة لم تحقق أهدافها المتعلقة بالفقر المادي بل على العكس فقد ازداد الفقر، كما تفاقم التفاوت بين المناطق في دليل على عدم نجاح البرامج التي كانت مخططة لتخفيض الفقر في المناطق الأكثر حرماناً في تحقيق أهدافها".

تعمق وزيرة الاقتصاد السابقة أكثر في شرح ملامح النهج الاقتصادي المقبل فنقول: "الحديث عن الاستثمارات يقودنا إلى منهج اقتصادي يتسم بالانفتاح، يعتمد على قوانين السوق، وتنتقل فيه الدولة من مالك كبير للمؤسسات ووسائل الإنتاج إلى صانع سياسات وواضع للقوانين والتشريعات التي تناسب الوضع الاقتصادي والإنتاجي للبلد ويسمح للقطاع الخاص بالعمل وفق قانون العرض والطلب"، مشيرة إلى أن "دور الدولة القوي ضروري جداً كمتدخل مباشر في حالة الأزمات، كما هو الحال في أزمة "كورونا" التي اضطرت دول كثيرة إلى فرض حظر عام، إنما الدول القوية هي التي استطاعت أن تمنح حزمًا تحفيزية، وتتخذ شركات كثيرة من خطر الإفلاس، وتقدم الرعاية الكاملة لمواطنيها، وهي دول ذات نهج اقتصادي ليبرالي، وتالياً فإن اتباع النهج الاقتصادي المعتمد على قوانين السوق لا يعني أن تتسحب الدولة من وظيفتها الرئيسية كضامن لتوازن المجتمع ونموه واستقراره، فالدور القوي للدولة أساسي ولكن يختلف شكله وأدواته".

<https://www.athrpress.com/%d9%82%d8%b7%d8%a7%d8%b9-%d8%b9%d8%a7%d9%85-%d9%85%d8%aa%d8%b1%d9%87%d9%84-%d9%88%d8%b7%d9%88%d8%a7%d8%a8%d9%8a%d8%b1-%d9%82%d9%8a%d8%a7%d8%b3%d9%8a%d8%a9-%d9%85%d8%a7%d8%b0%d8%a7->

16 - تحولات عميقة تنتظر القطاع العام الاقتصادي في سورية

2021/03/04 الخبر السوري:



ناقشت اللجنة العليا لإصلاح القطاع العام الاقتصادي حزمة من القضايا المالية والتنظيمية والقانونية المتعلقة بهذا القطاع بهدف إحداث تغيير إيجابي في آلية عمله واستعادة دوره وتسخير إمكانياته في تحسين مؤشرات الأداء وتقديم الخدمات المناسبة وإدارته بطريقة أكثر إيجابية بما يدعم الاقتصاد الوطني عبر صياغة تشريع مناسب يسمح بإقامة بنى إدارية وتنظيمية متطورة تستوعب متطلبات تطوير هذا القطاع وإطلاق طاقاته.

وأكدت اللجنة خلال اجتماعها اليوم برئاسة المهندس حسين عرنوس رئيس مجلس الوزراء على الدور المحوري لهذا القطاع وأدائه الرائد في مواجهة الأزمة التي يتعرض لها البلد، بينما تناولت الطروحات خيارات إصلاح القطاع العام الاقتصادي وتوفير مصادر التمويل ودراسة الهيكليات المقترحة للشركات العامة لتؤدي الدور الاقتصادي المنوط بها ووضع القوانين الناظمة لاختيار الشكل الذي يناسب طبيعة المؤسسة ووظائفها وتجسيد مفهوم العامل الشريك وتوزيع جزء من الأرباح على العاملين تحفيزاً لهم، ومتطلبات تمكين مجالس الإدارة لتقوم بدورها على النحو الأمثل.

وأكد المهندس عرنوس أهمية إعادة النظر بالطريقة التي تدار بها المؤسسات الاقتصادية العامة بما يتناسب مع التحديات التي فرضتها الحرب الإرهابية على سورية ومتطلبات مرحلة إعادة الإعمار، وضرورة صياغة قانون إصلاح القطاع العام بعقلية مرنة، مشدداً على أن الضغوط التي يتعرض لها

الاقتصاد السوري نتيجة الحصار الاقتصادي الجائر تتطلب تسخير الإمكانيات المتاحة بالشكل الأمثل لتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين وبما يخدم التطلعات التنموية.

وبين رئيس مجلس الوزراء أنه يمكن إعادة القطاع العام الاقتصادي إلى ما كان عليه قبل الحرب بالاعتماد على إمكانياته الذاتية وفق قوانين واضحة وكوادر تقود عملية الإصلاح بمسؤولية ونزاهة، لافتاً إلى أن هذا القطاع سيستمر بتحمل مسؤوليته الاقتصادية والاجتماعية المنوطة به إضافة إلى تعزيز التشاركية مع القطاع الخاص بما يحقق المصلحة الوطنية العليا.

<http://syrianexpert.net/?p=56707>

17 - وزير المالية يعلن ما لم يقله السابقون صراحةً.. الكل متهرب

ضريبياً.. وعقلية الجباية انتهت



تشرين - رحاب الإبراهيم: 2021/03/11

أبدى وزير المالية د. كنان ياغي خلال زيارته إلى مدينة حلب تفاؤله بقرب الخلاص من الوضع الاقتصادي الضاغط من دون أن يفصح عن مؤشرات بهذا الخصوص، لكنه اعتبر أن هناك فرجاً قريباً يلوح في الأفق، خاصة بعد اشتداد الهجمة الاقتصادية الشرسة على البلاد ومحاربة المواطنين في لقمة عيشهم، لكن يجب العمل - حسب قوله - بشفافية ومصداقية بغية الخروج بأقل الخسائر.

وزير المالية الذي يزور مدينة حلب لمدة يومين بغية تفقد أحوال المديرية التابعة لوزارته والاستماع إلى الصناعيين والتجار أشار إلى أن الحرب ممنهجة على الاقتصاد الوطني، وخاصة مؤسسات ومعامل القطاع العام التي دمرتها

التنظيمات الإرهابية بشكل كبير، ما تسبب في حصول نقص بالإيرادات، تعمل وزارة المالية على تأمينها ضمن الإمكانيات المتاحة، مفرداً جزءاً كبيراً من حديثه عن التهرب الضريبي ومعالجته على نحو يسهم بتأمين إيرادات للدولة، مع العمل على مراعاة قطاع الأعمال بالوقت ذاته فهو شريك في عملية البناء وإعادة الإعمار وليس «عدواً» حسب قوله.

وفي لهجة صارمة وصريحة حمل وزير المالية وزارته جزءاً من مسؤوليته عن التهرب الضريبي حينما تحدث عن موضوع العدالة الضريبية بقوله: ليس من العدالة الضريبية قيامي مثلاً بتخفيف الضريبة على أحد المكلفين بنسبة تحرم الخزينة من حصتها المشروعة، فلن أكون فاسداً وستتم محاسبة أي موظف يثبت فعلياً تواطؤه في هذه المسألة وحرمان الخزينة من أموالها، وبالمقابل لن نظلم أحداً من المكلفين»، لافتاً إلى أن الكادر الضعيف يعد سبباً أساسياً في ارتفاع نسبة التهرب الضريبي، لذا يعمل حالياً على إقامة دورات من أجل تأهيل وتدريب كادر وزارة المالية على نحو يسهم في تحصيل الضرائب بشكل منطقي وحضاري مع التعامل الجيد مع التجار والصناعيين. وشد وزير المالية على وجود تهرب ضريبي كبير، فالكل متهرب ضريبياً، خاصة في ظل اتساع نطاق قطاع اقتصاد الظل غير المنظم، لافتاً إلى وجود احتراف في التهرب الضريبي سيعمل على معالجته والحصول على حق الخزينة، معتبراً أن بعض المحاسبين القانونيين شركاء فعليون في التهرب الضريبي، بالتالي أي محاسب يثبت تورطه في هذا الموضوع سيتم سحب الرخصة مباشرة منه، مؤكداً بالمقابل أن أسلوب إعفاء المقصر من منصبه لم يعد متبعاً في محاسبة المخالفين، حيث سيتم تشديد العقوبات على المقصرين والمخطئين من خلال تحويل الملف إلى الرقابة الداخلية والتفتيش

والقضاء، فلم يعد هناك مجال للتساهل بحق الدولة وخاصة في ظل هذه الظروف الصعبة، مبيناً أن البعض قد يضع مشكلة الأجور الضعيفة سبباً لتجاوزاته ومحاباته لبعض المكلفين، ومن أجل هذه الغاية سيتم العمل على زيادة نسبة الجباية إلى 5% بغية تأمين مصدر دخل آخر لمراقبي الدخل، مشدداً على أن وزارة المالية لن تعمل بعقلية الجباية كما في السابق.

وطالب وزير المالية موظفي مديرية مالية حلب بالتعامل الحسن مع قطاع الأعمال بقوله: «ما بدنا نصطدم وبدنا نمتص، لا نريد إشكاليات مع قطاع الأعمال، الذي لا توجد مشكلة معه إلا فيما يتعلق ببيان رقم الأعمال فقط»، مشيراً إلى أهمية نظام الأتمتة بتحقيق هذه الغاية، فأنظمة الدفع الإلكتروني والفوترة سوف تسهم عند جهوزيتها في المساعدة في تبيان رقم الأعمال لكل مكلف، لافتاً إلى أن وزارة المالية تعمل حالياً على ربط مديرياتها معها، ومديريات المالية مع مديريات المال، ولاحقاً ربط وزارة المالية مع الجهاز المصرفي، الأمر الذي سيترك بصماته في تسهيل وإنجاز معاملات المواطنين بسرعة أكبر.

وطالب وزير المالية في ختام حديثه بالعمل بجهد مضاعف وبإخلاص بغية تحقيق إنجاز المطلوب، خاصة في هذه المرحلة الصعبة وتجاوزها حتى يضمن الجميع الحصول على نتائج إيجابية عبر الخلاص من هذه الظروف الصعبة...

تشرين - رحاب الإبراهيم <http://syrianexpert.net/?p=56805>

18 - مجلس الوزراء يصدر قراراً حول فرز وتعيين المهندسين



الخبير السوري :: 2021/03/11

أصدر مجلس الوزراء قراراً يتضمن معايير وضوابط فرز الخريجين من المهندسين ويهدف إلى ضمان فرز وتعيين الخريجين من المهندسين وربط الاحتياجات الفعلية من مراكز العمل برغباتهم ومعدلاتهم وذلك من خلال الإعلان عن هذه الاحتياجات واتباع قواعد الإحلال الوظيفي القائمة على الشفافية والتنافسية وتكافؤ الفرص.

ووفقاً للقرار يتم فرز المهندسين عن طريق برنامج إلكتروني معد لهذه الغاية وفقاً للمعايير الآتية "تحديد حاجة الجهات العامة في الدولة من المهندسين وفق مراكز عمل موصفة ضمن بطاقات وصف وظيفي" و"الربط الفعلي بين المؤهلات العلمية للمهندسين -الاختصاصات الفنية الدقيقة ومعدلات التخرج- ومراكز العمل المحددة من قبل الجهات العامة" و"تطابق الاختصاص الدقيق للمهندس مع الاحتياج المحدد ضمن بطاقة الوصف الوظيفي".

وتمنح الأولوية حسب قرار مجلس الوزراء للأعلى معدلاً من المهندسين المتقدمين إلى مركز العمل ذاته وفق الاختصاص الدقيق وعند التساوي بالمعدل أثناء التفاضل على مركز عمل واحد تكون الأفضلية للمهندس الذي تخرج بعدد سنوات أقل ثم الأصغر سناً وفي حال عدم كفاية الاختصاصات الدقيقة لتغطية احتياجات الجهات العامة يتم الفرز على أساس الاختصاص العام وفق بطاقة الوصف الوظيفي.

وبناء على القرار "تكون الأولوية في الفرز للمهندسين من خريجي

الجامعات العامة ثم المهندسين من خريجي الجامعات الخاصة في ضوء الاحتياج وفق تسلسل معدلات التخرج ودون الالتزام بنسبة معينة بالفرز لخريجي الجامعات الخاصة” في حين تطبق أحكام هذا القرار على “الخريجين من المهندسين للسنوات 2017-2018 و 2018-2019 ويقتصر فرز المهندسين من خريجي السنوات قبل عام 2017 على المسرحين من الخدمتين الإلزامية والاحتياطية.

وتلتزم الجهة العامة التي يتم فرز المهندس إليها وفقاً للقرار المذكور بعدم الموافقة على نقله أو نديه أو تكليفه أو تحديد مركز عمله خارج مكان مركز العمل المفرز إليه والمحدد وفق بطاقة الوصف الوظيفي لمدة خمس سنوات من تاريخ مباشرته العمل.

ويؤكد القرار إلغاء العمل بالقرارات والتعليمات الأخرى المخالفة لأحكامه.

<http://syrianexpert.net/?p=56803>

19 - المصارف السورية تمنح تسهيلات ائتمانية بنحو 1.6 تريليون ليرة

خلال 10 أشهر

الخبير السوري:

تجاوزت قيمة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من القطاع المصرفي 4.4 تريليونات ل.س. بنهاية تشرين الأول 2020، مقارنة مع نحو 2.8 تريليون ل.س. في نهاية 2019، أي أن إجمالي التسهيلات الممنوحة أول 10 أشهر من العام الماضي زادت 1.6 تريليون ليرة.

وأوضح “مصرف سورية المركزي” في تقريره الأسبوعي، أن المصارف العامة ساهمت بنحو 73% من إجمالي الزيادة الحاصلة في التسهيلات

الائتمانية، بينما بلغت مساهمة المصارف الخاصة التقليدية 10%،
والمصارف الإسلامية 18%.

وفي 9 أيلول 2020، سمح "مصرف سورية المركزي" لجميع المصارف
باستئناف منح التسهيلات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة، لتمويل القطاع
الزراعي والعقاري والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وأصحاب الدخل المحدود،
بعد توقف دام 3 أشهر.

وحدد المركزي شروط المنح، والتي تضمنت أن يكون سقف التسهيل
الائتماني المباشر 500 مليون ليرة، و400 مليون ليرة في حال كان التسهيل
الممنوح قرض عقاري، مع الاستمرار بمنح التسهيلات الائتمانية الدوارة.

وارتفعت الودائع لدى القطاع المصرفي السوري إلى نحو 7.17 تريليون
ليرة سورية بنهاية تشرين الأول 2020، مقارنةً مع 4.355 تريليون ليرة نهاية
2019، بحسب بيانات حديثة صادرة عن "مصرف سورية المركزي".
ويوجد في سورية 6 مصارف حكومية، تعمل إلى جانب 14 مصرفاً
خاصاً، وتعاني من فائض في السيولة (المبلغ القابل للإقراض)، حيث تجاوز
1,700 مليار ليرة (1.7 تريليون ليرة)، استناداً لكلام نائب حاكم المركزي
محمد حمزة في 18 أيلول 2019.

<http://syrianexpert.net/?p=56781>

انتهى التقرير

The report ended

Raport się zakończył
